انتهاك مستمر وعدالة غائبة

تقرير عن ظاهرة الاختفاء القسري

في مصر خلال خمس سنوات

أوقفوا
الاختفاء القسري
STOP ENFORCED DISAPPEARENCE

لتقديم بلاغ
www.stopendis.org

أوقفـــــوا
الاختفـــاء القســـري
STOP ENFORCED DISAPPEARENCE

هي حملة أطلقتها المفوضـــية المصـــرية للحقوق والحريات يوم 30 أغســـطس 2015 بالتزامن مع اليوم العالمي لضحايا الاختفاء القسري، بهدف نشر الوعي بخطورة جريمة الاختفاء القسري على المجتمع المصري، وضرورة الوقوف أمام جريمة الاختفاء القســري في مصــر في ظل توســع الســلطات المصــرية في ارتكاب الجريمة، وتقديم الدعم النفسي والإعلامي والقانوني لضحايا الاختفاء القسري وذويهم، والسعي لدي أجهزة الدولة للكشف عن مصير الأشخاص المختفين قسريًا، وملاحقة مرتكبي الجريمة، ومكافحة إفلاتهم من العقاب، والحصــول على تعويض وجبر ضــرر الضــحايا، والضــغط على صــناع القرار لمعالجة القصــور التشــريعي في القوانين المصــرية من خلال إصــدار قانون لتجريم الاختفاء القســـري، والانضـــمام إلى الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.

[1] الصفحة الرسمية لحملة أوقفوا الاختفاء القسري على موقع فيسبوك:
https://www.facebook.com/StopForcedDisappearence
الموقع الرسمي لحملة أوقفوا الاختفاء القسري: http://stopendis.org

انتهاك مستمر وعدالة غائبة

تقـــرير عـــن ظـــاهرة الاختفـــاء القســـري في مصر خلال خمس سنوات

انتهاك مستمر وعدالة غائبة

تقـرير عـن ظـاهرة الاختفـاء القسـري في مصر خلال خمس سنوات

هذا المُصنَّف مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف - الترخيص بالمثل ٤,٠ دولي.

أوقفـــوا
الاختفـاء القسـري
STOP ENFORCED DISAPPEARENCE

StopForceDisap StopForcedDisappearence

المحتويات

ملخص تنفيذي 5
المنهجية 8
خلفية 9
حملة أوقفوا الاختفاء القسري 11
أنماط ممارسة الاختفاء القسري في مصر 13
استهداف أسر المختفين قسريًا 18
الخطاب الرسمي للدولة والمجلس القومي لحقوق الإنسان 21
إجراءات الانتصاف المحلية 25
تطور دور النيابة كشريك في جريمة الاختفاء القسري 27
إجراءات الانتصاف الدولية 29
القتل خارج إطار القانون 31
خاتمة وتوصيات 34

ملخص تنفيذي

عادة ما يظهر المختفون قسريًا بعد فترات متباينة في تسجيلات مصورة أثناء اختفائهم تحت التعذيب أو الترهيب، يدلون فيها باعترافات بارتكابهم جرائم معينة، ويظهر في كثير من الأحيان على بعضهم علامات الإجهاد وآثار التعذيب.[2]

لا تزال جريمة الاختفاء القسـري على رأس قائمة الانتهاكات التي ترتكبها الأجهزة الأمنية، على رأسـها قطاع الأمن الوطني التابع لوزارة الداخلية وجهاز المخابرات العامة، بحق المواطنين ومعارضـي السـلطة في مصـر. وعلى الرغم من المطالبات المستمرة للسـلطات المصـرية بضـرورة التوقف عن اسـتخدام الاختفاء القسـري بحق المواطنين لما له من آثار سـلبية جسـيمة على المختفين وذويهم، إلا أنها لا تتراجع عن التوسـع في استخدامه بحق شرائح أكبر من المواطنين.

خلال السـنوات التي تلت عزل الرئيس الراحل محمد مرسـي في 3 يوليو 2013 وما تبعها من تظاهرات واعتصـامات وأحداث شـهدتها مصـر، كان أبرزها فض اعتصـامي ميداني رابعة العدوية ونهضـة مصـر بالقوة المفرطة والمميتة، وما أعقبها من أحداث تعرض خلالها الآلاف من مؤيدي مرسـي وجماعة الإخوان المسلمين للتوقيف والاعتقال، ولمحاكمات غير عادلة وصلت أحكامها للسجن والإعدام بحق الكثيرين، شنت الأجهزة الأمنية في مصـر حملات أمنية متعاقبة لإحكام سـيطرتها على الشـارع المصـري ومنع أي حركة معارضـة للنظام الحاكم وغلق المجال العام، وهو ما ترتب عليه انتهاك العديد من حقوق الإنسـان في مقدمتها الاحتجاز التعسـفي والتعذيب والاختفاء القسـري وعدم توافر ضـمانات للمحاكمة العادلة والقتل خارج إطار القانون ضد المعارضين السياسيين.

بالتزامن مع هذه الأحداث تم إصـدار عدد من التشـريعات بغرض تقييد الحق في حرية التعبير والتجمع السـلمي، على رأسـها قانون التظاهر رقم 107 لسـنة 2013 وقانون مكافحة الإرهاب رقم 94 لسـنة 2015، واللذان منحا سـلطات وصـلاحيات أوسـع لوزارة الداخلية باسـتخدام القوة في فض التظاهرات والتجمعات، فضـلًا عن بعض المواد التي تضـفي صـفة قانونية على ممارسـات الاختفاء القسـري، كما تم إطلاق يد جهاز الأمن الوطني لارتكاب انتهاكات دون رادع.

تصـاعدت هذه الانتهاكات منذ مارس 2015 تحديدًا مع تعيين اللواء مجدي عبد الغفار وزيرًا للداخلية، وكان قد شغل العديد من المناصب داخل جهاز أمن الدولة، المسئول الأول عن جرائم الاختفاء القسري والتعذيب في مصر، والذي تم تغيير اسمه عقب ثورة 25 يناير إلى قطاع الأمن الوطني.

في النصـف الثاني من عام 2015، وبالتزامن مع اليوم الدولي لضـحايا الاختفاء القسـري، أطلقت المفوضـية المصـرية للحقوق والحريات حملتها "أوقفوا الاختفاء القسـري" لمناهضـة جريمة الاختفاء القسـري، وتقديم

[2] مجموعة العمل المصرية من أجل حقوق الإنسان، تقرير مشترك مقدم لآلية الاستعراض الدوري الشامل بالأمم المتحدة (الدورة الـ 34 – 13 نوفمبر 2019)

الدعم والمساعدة النفسية والإعلامية والقانونية لضحايا الاختفاء القسري وعائلاتهم، وملاحقة مرتكبي الجريمة ومكافحة إفلاتهم من العقاب، والحصول على جبر الضرر للضحايا، والضغط على السلطات المصرية لسن تشريعات لمكافحة الاختفاء القسري والانضمام للاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.

لم تتراجع السلطات المصرية عن إنكارها الدائم لوقوع جريمة الاختفاء القسري، وظلت التصريحات الصادرة عن المسئولين في الأجهزة الأمنية والجهات المعنية تُصر على إنكار وجود اختفاء قسري في مصر، وأن المختفين إما متغيبين أو انضموا لجماعات مسلحة. وفي ظل هذا الانكار شنت السلطات حملة أمنية كبيرة على منظمات المجتمع المدني، وتحديدًا التي تعمل منها على توثيق انتهاكات حقوق الإنسان، وصلت في كثير من الأحيان إلى اعتقال أفراد هذه المنظمات ومنع بعضهم من السفر أو التصرف في أملاكهم.

على مدار خمس سنوات استطاعت حملة "أوقفوا الاختفاء القسري" من توثيق تعرض 2723 شخصا للاختفاء القسري لفترات متفاوتة داخل مقار قطاع الأمن الوطني وغيرها من مقار الاحتجاز الرسمية وغير الرسمية، كما رصدت الحملة أنماط ممارسة الظاهرة خلال هذه الفترة بما لا يدع مجالًا للتشكيك في ممارسة الأجهزة الأمنية للاختفاء القسري بشكل منهجي وعلى نطاق واسع.

لم تتوقف الأجهزة الأمنية عند انتهاك حقوق المختفين قسريًا، بل امتدت الانتهاكات لتطول أسرهم وعائلاتهم، فخلال رحلتهم للبحث عن مصير ذويهم المختفين وثقت الحملة تعرض العديد منهم للتعنت في تنفيذ الإجراءات القانونية أو التهديد بالحبس والإيذاء البدني، كما وثقت الحملة تعرض العديد من أهالي المختفين قسريًا للحبس والاختفاء قسريًا ليلقوا مصير ذويهم لا لشيء سوى أنهم يسلكون الطرق السلمية والقانونية بحثًا عن ذويهم.

نظرًا لما يمثله الاختفاء القسري من حرمان للشخص من حماية القانون، فإنه يجعل المختفي قسريًا أكثر عرضة للتعرض لانتهاكات أخرى كالتعذيب وسوء المعاملة، وقد وثقت حملة "أوقفوا الاختفاء القسري" العديد من شهادات التعذيب الشديد الذي يتعرض له المختفين قسريًا داخل مقار الأمن الوطني والمخابرات خلال فترات اختفائهم، كذلك تعرض عدد من الأشخاص المُبلغ باختفائهم قسريًا قبل فترات إلى القتل خارج إطار القانون. تزعم بيانات وزارة الداخلية أن هؤلاء الأشخاص قُتلوا في تبادل لإطلاق النار، إلا أن أسرهم كانت قد قدمت بلاغات بالقبض عليهم واختفائهم قسريًا قبل فترات من قتلهم.

يحاول هذا التقرير عرض ظاهرة الاختفاء القسري في مصر خلال خمس سنوات من خلال تحليل الجوانب السياسية والاجتماعية للظاهرة، وآثارها الجسدية والنفسية والاقتصادية على المختفين قسريًا وعائلاتهم، اعتمادًا على ما قام فريق حملة "أوقفوا الاختفاء القسري" بجمعه من بيانات للناجين من الاختفاء القسري وأسرهم، وعرض أداء الأجهزة الأمنية المصرية وتصريحات مسئوليها التي لا تتواري عن إنكار وجود اختفاء قسري على الرغم من كل الدلائل والإثباتات التي تقدمها المنظمات غير الحكومية وبيانات صادرة عن منظمات دولية كالأمم المتحدة.

كما يلقي التقرير الضـوء على تطور أنماط ممارسـة الاختفاء القسـري خلال السـنوات الخمس الماضـية، حيث تعددت أشــكال الاختفاء القســري بدءً من تطور وطول مدد الاختفاء، وأماكن الاحتجاز وقت الاختفاء ومقار الاحتجاز غير الرســمية، فضــلًا عن الاختفاء القســري للنســاء والأطفال، والاختفاء من داخل مقار الاحتجاز الرسمية وعدم تنفيذ قرارات القضاء بإخلاء السبيل والإفراج.

ويوضـح التقرير إجراءات الانتصـاف المحلية والدولية لضـحايا الاختفاء القسـري، وما يواجهه أهالي المختفين قسـريًا من تعنت أثناء اتخاذ هذه الإجراءات لإجلاء مصـير ذويهم المختفين سـواء داخل أقسـام الشـرطة أو النيابات. كذلك تطور دور النيابة العامة ونيابة أمن الدولة العليا وتحولها من جهة قضــائية مســتقلة إلى شـريك أسـاسـي في انتهاك حقوق ضـحايا الاختفاء القسـري سـواء بحرمانهم من حقوقهم القانونية أثناء التحقيق، وعدم إثبات تعرضـهم للانتهاكات داخل مقار الأمن الوطني أثناء فترات الاختفاء القسـري، وصـولًا إلى قيام أعضاء وممثلي النيابة بتهديد المتهمين وتورطهم في انتهاكات وصلت في بعض الأحيان للتعذيب وسوء المعاملة.

كما يشـير التقرير إلى حالات القتل خارج إطار القانون التي ارتكبتها وزارة الداخلية منذ عام 2014، وبيان ما قد يتعرض له المختفين قســريًا من قتل نتيجة التعذيب أو بطلق ناري وعلى عكس ما تزعم وزارة الداخلية في تصـريحاتها بأنهم قُتلوا في تبادل إطلاق النار مع قوات الشـرطة، فإن العديد من هؤلاء الضـحايا كان قد تم التبليغ باختفائهم قسريًا قبل فترات من وفاتهم.

يقدم التقرير عددًا من التوصيات للحكومة المصرية بضرورة الاعتراف بارتكاب الأجهزة الأمنية جرائم الاختفاء القســري والتعذيب بحق المواطنين ومعارضــي الســلطة في مصــر، ومحاســبة مرتكبي الجريمة ومكافحة إفلاتهم من العقاب، فضـلًا عن ضـرورة سـن تشـريعات تجرم الاختفاء القسـري صـراحًة في القانون المصـري، وضرورة انضمام مصر للاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.

المنهجية

لغرض إعداد هذا التقرير قام فريق العمل بمراجعة كافة التقارير التي أصـدرتها الحملة منذ بدايتها، بالإضـافة إلى كل الإصـــدارات الأخرى المتعلقة بالاختفاء القســـري في مصـــر. كما قام فريق الحملة بتحديث بيانات ومعلومات ضـحايا الاختفاء القسـري الناجين والذين ما زالوا قيد الاختفاء ممن تواصـلوا مع الحملة وقامت بتوثيق وقائع اختفاؤهم وظهورهم منذ إطلاقها في أغسطس 2015.

منذ تأسيسها اعتمدت حملة "أوقفوا الاختفاء القسري" على التوثيق المباشر مع المصادر الأولية من خلال جمع المعلومات والتواصل مع أسر المختفين قسريًا عن طريق إجراء مقابلات شخصية مباشرة أو مكالمات هاتفية، كما قامت الحملة بتقديم الدعم القانوني للمختفين قســـريًا فور ظهورهم وهو ما اعتمدته كأحد مصادر الحالات.

كذلك اعتمدت الحملة على اسـتمارة إلكترونية أصـدرتها كأحد مصـادر رصـد الحالات التي تعرضـت للاختفاء القسري، ويقوم فريق الحملة بالاطلاع على نسخة من البلاغات والتلغرافات وكافة الإجراءات القانونية التي قام بها ذوي الضحية بالادعاء بأن الشخص قد تم القبض عليه وتعرض للاختفاء القسري.

كان فريق الحملة على تواصل ومتابعة مستمرة مع أهالي المختفين قسريًا لمتابعة وضعهم القانوني ورصد وتوثيق ظهورهم وتقديم الدعم القانوني والإعلامي اللازم، وحققت الحملة عددا من النجاحات الملموسـة على صعيد اكتساب ثقة أسر وعائلات المختفين قسريًا، والقدرة على المساعدة وتقديم الدعم اللازم.

كذلك حققت الحملة نجاحًا كبيرًا في تسليط الضوء على الاختفاء القسري الذي تمارسه الأجهزة الأمنية في مصـر بشـكل منهجي، من خلال حملات المناصـرة المسـتمرة للمختفين قسـريًا، والتنسـيق مع المنظمات المحلية والدولية، وعرض ما يعانيه المختفون قسـريًا داخل مقار الاحتجاز السـرية من تعذيب وسـوء معاملة من أجل انتزاع الاعترافات، وما ترتب على فترات الاختفاء القســري من محاكمات غير عادلة وصـــلت ببعض المختفين قسريًا إلى أحكام بالإعدام.

حصل فريق الحملة خلال فترة عمله على شهادات عن أشكال التعذيب التي يواجهها المختفون قسريًا خلال فترات اختفاؤهم داخل مقار الأمن الوطني والمخابرات، وما تتعرض له أســر المختفين قســريًا من تهديدات مستمرة أثناء رحلتهم في البحث عن مصير ذويهم المختفين قسريًا.

واجهت الحملة خلال فترة عملها العديد من الصعوبات لعل أبرزها اقتصار الأنشـطة في بعض الأوقات على الرصـد والتوثيق وتقديم الدعم القانوني للمختفين قســريًا وعائلاتهم دون القدرة على النشــر عن الحالات، كذلك فإن خوف بعض الناجين من الاختفاء القســري من توثيق تجربتهم أو التعامل مع منظمات المجتمع المدني خوفًا من الملاحقة الأمنية، وهو ما مثل عقبة أثناء تحديث بيانات بعض الناجين من الاختفاء القسري.

خلفية

في 3 يوليو 2013 أعلن الفريق أول عبد الفتاح السيسي الرئيس الحالي لجمهورية مصر العربية عزل الرئيس الراحل محمد مرسي من منصبه واعتقاله، عقب عدد من التظاهرات الرافضة لاستمراره وجماعة الإخوان المسلمين على رأس السلطة في مصر، كما أعلن تعطيل العمل بدستور عام 2012، وتعيين المستشار عدلي منصور، رئيس المحكمة الدستورية، رئيسًا مؤقتًا للبلاد.

أعلنت الحكومة المؤقتة وقتها فرض حالة الطوارئ لمدة شـــهر مع فرض حظر التجوال، وبدأت شـــن حملة اعتقالات ضد قيادات جماعة الإخوان المسلمين، واتسعت دائرة القبض والاعتقال التعسفي لتطال الآلاف من أعضـــاء الجماعة ومؤيدي محمد مرســـي. وفي ديســـمبر 2013 وعقب وقوع حادث التفجير في محيط مديرية أمن الدقهلية، صدر قرار حكومي باعتبار جماعة الإخوان المسلمين جماعة إرهابية.

في محاولاتها المستمرة لفرض قبضتها الأمنية على الشارع المصري، أصدرت السلطات المصرية عددًا من القوانين من شأنها تقييد الحق في التجمع والتظاهر السلمي وكافة أشكال المعارضة، لعل أبرزها قانون رقم 107 لسنة 2013 والمعروف بقانون التظاهر، والذي أصدره الرئيس المؤقت عدلي منصور في نوفمبر عام 2013، وقد منح القانون لقوات الأمن صـــلاحيات واســـعة لاســـتخدام القوة لتفريق التظاهرات، مع وضـــع عقوبات مشددة تصل للسجن خمس سنوات.

تزامن قدوم الرئيس الحالي في يونيو 2014 على رأس السلطة في مصر مع تصاعد الحملات القمعية، ضد مؤيدي محمد مرسي وجماعة الإخوان المسلمين، فضـلًا عن القبض على العديد من النشـطاء والمحامين والمدافعين عن حقوق الإنسـان. وفي أغسـطس عام 2015 أصـدر عبد الفتاح السـيسـي قانون 94 لسـنة 2015 "قانون مكافحة الإرهاب"، والذي يقيد الحق في حرية التعبير والتجمع السـلمي بشـكل غير مسـبوق، غير أن المواد 40 و41 من القانون تم وضـــعها لتقنين فترات الاختفاء القســـري الســـابقة على العرض على النيابة المختصة لمدة أصبحت 28 يومًا بعد تعديلات أدخلت على القانون لاحقا.

منذ أوائل عام 2015 برز دور قطاع الأمن الوطني مرة أخرى كمسؤول رئيسي عن عمليات القبض والاعتقال والاختفاء القسـري والتعذيب وتلفيق القضـايا، وتحديدًا مع تعيين اللواء مجدي عبد الغفار وزيرًا للداخلية في مارس 2015، أُطلق يد جهاز الأمن الوطني للتحكم في مصـير آلاف المواطنين مع توسـيع دائرة الاشـتباه، وأصبح الآلاف من المختفين قسريًا رهن إرادة ضباط الأمن الوطني.

كانت مقار جهاز الأمن الوطني في القاهرة والمحافظات المختلفة، وهي مقار احتجاز غير رســـمية، صـــاحبة النصيب الأكبر كمقار للاختفاء القسري، يتعرض بها المختفون قسريًا لأبشع أنواع التعذيب وغيره من ضروب المعاملة الســـيئة، لانتزاع اعترافات بارتكاب العديد من جرائم الإرهاب، ويتم عرض الناجين من الاختفاء القسـري على النيابة التي تواجههم بالاتهامات اسـتنادًا لمحضـر تحريات الأمن الوطني، ويتم اسـتخدام هذه الاعترافات أثناء مراحل المحاكمة.

على الرغم من حداثة تداول مصـــطلح الاختفاء القســـري في مصـــر، إلا أن هذا لا ينفي اســـتخدام الأجهزة الأمنية الاختفاء القسـري بحق المواطنين ومعارضـي السـلطة منذ سـنوات طويلة، وفي ظل تعتيم إعلامي وصـعوبة التواصـل وتقديم الدعم القانوني للمختفين وذويهم، ودون وجود رادع أو عقاب لمرتكبي الجريمة. فقد كان جهاز مباحث أمن الدولة في عهد مبارك دائم الإقدام على إخفاء المواطنين قسـريًا دون الإفصـاح عن أماكن احتجازهم في تسعينيات القرن الماضي.

في عام 2011، وعقب سـقوط الرئيس الراحل حسـني مبارك واقتحام مقار الجهاز في عدد من المحافظات، ونظرًا للغضب الشـعبي المتراكم، صـدر قرار حكومي بحل جهاز مباحث أمن الدولة، وتم تغييره بقرار وزاري غير منشـور إلى قطاع الأمن الوطني، لكن هذا المسـمى الجديد لم يصـاحبه أي تغير في سـياسـات الجهاز الذي استمر في ممارسة كافة أشكال القمع والانتهاكات ضد المواطنين[3].

كانت جمعية حقوق الإنسـان لمسـاعدة السـجناء، وهي منظمة حقوقية مصـرية، قد أصـدرت عام 1997 أول تقاريرها عن ظاهرة الاختفاء القسـري في مصـر، والذي وثق تعرض 11 شـخصًـا للاختفاء القسـري في الفترة بين 1992 – 1996.[4] كما أصـدر المركز ذاته في أغسـطس عام 1998 تقريرًا آخر لتوثيق الاختفاء القسـري في مصر يفيد بظهور أحد الأشخاص المختفين الذين وثقهم التقرير السابق، إلا أن عدد المختفين قسريًا في هذا التقرير قد أرتفع إلى 19 مختفي قسريًا.[5]

[3] مصطفي المرصفاوي وآخرون، من أمن الدولة إلي الأمن الوطني: تغيرت الأسماء والمفاهيم والقانون هو الحكم، المصري اليوم، متاح على الرابط: https://www.almasryalyoum.com/news/details/128155

[4] جمعية حقوق الإنسان لمساعدة السجناء، ظاهرة الاختفاء القسري في مصر، 1997، متاح على الرابط: https://hrcap.org/artical.php?id=383&cat_id=114

[5] جمعية حقوق الإنسان لمساعدة السجناء، حياة غير محققة، 1998، متاح على الرابط: https://hrcap.org/artical.php?id=393&cat_id=114

حملة أوقفوا الاختفاء القسري

بالتزامن مع اليوم الدولي لضحايا الاختفاء القسري عام 2015 أطلقت المفوضية المصرية للحقوق والحريات حملتها لمناهضة ظاهرة الاختفاء القسري في مصر، والتضامن مع المختفين قسريًا وأسرهم ومساعدتهم في اتخاذ كافة الإجراءات القانونية، وتوثيق الحالات لملاحقة مرتكبي الجريمة، وجبر ضرر الضحايا.[6]

اعتمدت الحملة منذ انطلاقها وخلال فترة عملها التعريف الذي أقرته الأمم المتحدة للاختفاء القسـري بأنه "الاعتقال أو الاحتجاز أو الاختطاف أو أي شكل من أشكال الحرمان من الحرية يتم على أيدي موظفي الدولة، أو أشـخاص أو مجموعة من الأفراد يتصـرفون بإذن أو دعم من الدولة أو بموافقتها، ويعقبه رفض الاعتراف بحرمان الشخص من حريته أو إخفاء مصير الشخص المختفي أو مكان وجوده، مما يحرمه من حماية القانون".

في شـهر أكتوبر 2015 أصـدرت الحملة تقريرها الرصـدي الأول، وتمكنت الحملة خلال شـهري أغسـطس وسـبتمبر 2015 من رصـد 215 حالة اختفاء قسـري في عدد من المحافظات المختلفة على مسـتوي الجمهورية، ظهر بعضـهم في أقسـام الشـرطة ومعسـكرات الأمن المركزي، والبعض الآخر أمام النيابات متهمين بالتظاهر والانضمام لجماعة إرهابية.[7]

في نهاية عام 2015 أصـدرت المفوضـية المصـرية للحقوق والحريات تقريرها "المختفون قسـرًا في انتظار إنصاف العدالة"، والذي حاول عرض ظاهرة الاختفاء القسري في مصر خلال الفترة من 30 يونيو 2013 وحتى نهاية عام 2015، من خلال إجراء عدد من المقابلات المباشـرة وتوثيق حالات اختفاء قسـري لأشـخاص داخل مقار الأمن الوطني والمخابرات الحربية، تحدثوا خلالها عن أشـكال التعذيب وسـوء المعاملة التي يتعرض لها المختفون قسرًا.[8]

وثق التقرير شـهادات تعرض الكثيرين للاختفاء القسـري بعد القبض عليهم من أماكن مختلفة على يد جهاز الأمن الوطني، وكذلك المفقودين منذ أحداث الحرس الجمهوري والمنصـة وفض اعتصـام رابعة العدوية، كذلك وثق التقرير تعرض العديد من المختفين قسريًا للتعذيب داخل أماكن الاحتجاز غير الرسمية على رأسها مقار قطاع الأمن الوطني التابع لوزارة الداخلية.

كذلك وثق التقرير حالات اختفاء قسـري داخل مقار تابعة للمخابرات الحربية، حيث أكد بعض الناجين من الاختفاء القسـري في سـجن العازولي بمقر قيادة الجيش الثاني الميداني أن السـجن يضـم عددا كبيرا من المختفين والذي يتراوح - بحسب تقديرهم - بين 400 – 600 شخصا.

---

[6] المفوضية المصرية للحقوق والحريات، إطلاق حملة أوقفوا الاختفاء القسري، بيان صحفي، متاح على الرابط: https://www.facebook.com/ecrf.net/photos/a.344802732350133/526451960851875/?type=3&theater

[7] تقرير حملة أوقفوا الاختفاء القسري عن شهري أكتوبر ونوفمبر 2015، المفوضية المصرية للحقوق والحريات، متاح على الرابط: https://bit.ly/3gCfvta

[8] المفوضية المصرية للحقوق والحريات، المختفون قسرًا في انتظار انصاف العدالة، 2015، متاح على الرابط: https://stopendis.org/?p=5938

في يونيو 2017 وبالتزامن مع اليوم الدولي لمناهضـــة التعذيب أصـــدرت المفوضـــية المصـــرية للحقوق والحريات تقريرها "معسـكر الجلاء العسـكري: مسـرح الجلادين وقبو المختفين قسـريًا" والذي عرض الأوضـاع داخل معســـكر الجلاء الحربي، وما يتعرض له المحتجزون من جرائم التعذيب والاختفاء القســـري على أيدي المخابرات الحربية، ويذكر التقرير أن مالا يقل عن 1000 شـــخص تعرضـــوا للاختفاء القســـري والتعذيب داخل سجون معسكر الجلاء العسكري.[9]

كان عام 2015 قد شـهد توسـعًا كبيرًا في ممارسـة الاختفاء القسـري بحق المعارضـين لسـياسـات الرئيس المصـري، وأعضـاء جماعة الإخوان المسـلمين ومؤيدي الرئيس الراحل محمد مرسـي، ففي تقريرها السـنوي الأول وثقت حملة أوقفوا الاختفاء القسـري في الفترة بين أغسـطس 2015- أغسـطس 2016 تعرض 912 شخص للاختفاء القسري لفترات متفاوتة.[10]

أصـدرت حملة "أوقفوا الاختفاء القسـري" على مدار سـنوات عملها أربعة تقارير سـنوية وثقت خلالها تعرض 1886 شـــخص للاختفاء القســـري في محافظات مصـــر المختلفة، بينما وثقت الحملة هذا العام 837 حالة اختفاء قسـري، ليصـل إجمالي الحالات التي وثقتها الحملة خلال فترة عملها إلى 2773 حالة اختفاء قسـري، وعلى الرغم من كل النداءات والمطالبات بالتوقف عن استخدام الاختفاء القسري ضد المعارضين السياسيين إلا أن الأجهزة الأمنية استمرت في استخدامه على نطاق أوسع وبشكل منهجي منذ عام 2013.

[9] المفوضية المصرية للحقوق والحريات، معسكر الجلاء العسكري مسرح الجلادين وقبو المختفين قسريًا، متاح على الرابط: https://www.ec-rf.net/?p=1975

[10] التقرير السنوي الأول لحملة أوقفوا الاختفاء القسري في الفترة من 1 أغسطس 2015 إلى منتصف أغسطس 2016، أوقفوا الاختفاء القسري، متاح على الرابط: https://stopendis.org/?p=5940

أنماط ممارسة الاختفاء القسري في مصر

تبدأ رحلة الاختفاء القسري عادة باقتحام قوات من الشرطة على رأسها عدد من ضباط قطاع الأمن الوطني لمنازل الضـحايا بعد منتصـف الليل، ويلقون القبض عليهم دون إظهار أي سـند قانوني أو توضـيح سـبب الاعتقال، ويتم اقتياد الضـحايا إلى أحد مقار الاحتجاز غير الرسـمية، وتبدأ المعاناة مع الاسـتجواب وانتزاع الاعترافات تحت وطأة التعذيب، ومنذ هذه اللحظة يصبح مصير الشخص المختفي رهن إرادة ضابط الأمن الوطني.

كانت السمة الغالبة في الفترات اللاحقة على أحداث 2013 هي الاختفاء القسري لمدد قصيرة تتراوح بين يومين إلى شهر على الأكثر داخل أحد مقار الاحتجاز غير الرسمية، يظهر بعدها الشخص المختفي داخل أحد أقسـام الشـرطة أو أمام أحدي النيابات أو في بيانات مصـورة لوزارة الداخلية أو يتم إطلاق سـراحه بدون العرض على النيابة كما حدث مع عدد قليل من الحالات.

يواجه المختفون قسـريًا مرارة التعذيب داخل مقار الأمن الوطني، فبحسـب شـهادات أغلب الناجين من الاختفاء القسري أنهم تعرضوا لكافة أشكال التعذيب الجسدي والنفسي لإجبارهم على الاعتراف بارتكاب جرائم، وانتزاع الاعترافات تحت وطأة التعذيب، أضطر بعضهم في أوقات كثيرة للاعتراف بارتكاب أعمال غير متورطين بها كارتكاب أعمال إرهابية.

في إطار استهداف قطاع الأمن الوطني لعدد من الضحايا ما يدفعه دائمًا للتحايل على قرارات السلطات القضائية بإطلاق سراحهم أو إخلاء سبيلهم، يقبع العديد من المختفين قسريًا رهن إشارة ضابط الأمن الوطني، فبحجة انتظار تلك الإشارة يظل احتجاز الأفراد بشكل غير قانوني داخل أقسام الشرطة، هذا الاحتجاز داخل أقسام الشرطة لا يكون إلا تمهيدًا لإعادة اخفاؤهم قسريًا مرة أخرى.

في عام 2015 وثقت الحملة تعرض خمسة عشر شخصًا للاختفاء القسري بعد حصولهم على قرار من النيابة يوم 15 أغسطس 2015 بإخلاء سبيلهم على ذمة القضية 319 لسنة 2014، إلا أن هؤلاء الأشخاص لم يطلق سراحهم وتم إخفاؤهم مرة أخرى بمقر الأمن الوطني بلاظوغلي لمدة تتجاوز الشهر، تعرضوا خلالها لأبشع أنواع التعذيب حتى ظهروا يوم 22 سبتمبر 2015 بنيابة الإسكندرية على ذمة القضية 8261 لسنة 2015.[11]

في التقرير السـنوي الرابع كانت الحملة قد وثقت عددا من حالات الاختفاء من داخل أماكن الاحتجاز، وفي كل الحالات يحصل الضحية على قرار من أحد الهيئات القضائية بإخلاء سبيله، ويتم ترحيله لقسم أو مركز الشرطة التابع له محل سكنه لإتمام الإجراءات، إلا أن القسم بعد عدة أيام ينكر وجود الشخص لديهم، ومن ثم يتم إخفاؤه قسريًا مرة أخرى حتى يظهر أمام النيابة على ذمة قضية جديدة.

[11] لاظوغلي قبو المختفين قسريًا، بيان صحفي، أوقفوا الاختفاء القسري، متاح على الرابط: https://bit.ly/3hmnBaK

كذلك كان اختفاء الأشـــخاص قســـريًا لأكثر من مرة أحد الأنماط التي اســـتخدمتها الأجهزة الأمنية في محاولاتها للتنكيل بالضـحايا، حيث وثقت الحملة تعرض الضـحايا للاختفاء القسـري عدة مرات وفي كل مرة يظهر على ذمة قضية جديدة، وصلت في بعض الحالات إلى اختفاء الأشخاص لأكثر من خمس مرات مختلفة.

على خلفية استخدام هذه الأنماط تم استحداث عدد من القضايا المعروفة إعلاميًا بقضايا الثلاجة أو قضايا إعادة "تدوير" المعتقلين، ويكون معظم المتهمين على هذه القضـايا أفرادا قد حصـلوا على البراءة أو إخلاء السبيل وتم إخفاؤهم قسريًا قبل إتمام إجراءات الإفراج، وجدير بالذكر أن بعض هؤلاء الأشخاص لا يتعرضون للاختفاء القسري مرة واحدة، وإنما يكونون عرضة للاختفاء القسري في كل مرة يحصلون فيها على قرار من جهة قضائية بإخلاء سبيلهم.

في تقرير أصـدرته المفوضـية المصـرية للحقوق والحريات بعنوان "وحتى إشـعار آخر: التدوير أو أسـاليب تحايل السـلطات على قرارات القضـاء لإعادة احتجاز السـجناء السـياسـيين" لتحليل ظاهرة تدوير المعتقلين وإعادة احتجازهم مرة أخرى ذكر التقرير أن أحد أشـكال التدوير التي اسـتخدمتها الأجهزة الأمنية هي تدوير المعتقلين بعد فترات متفاوتة من الاختفاء القســري، حيث وثق التقرير حالات 40 شــخصًــا وقعوا ضــحايا للتدوير بعد فترات اختفاء قسري.[12]

لعل أبرز تلك الحالات كانت حالة "خالد يسري زكي" والذي تعرض للاختفاء القسري لست مرات متتالية، حيث تم القبض عليه للمرة الأولي في 9 يناير 2015، وحصـل على إخلاء سـبيل، إلا أنه تم إخفاؤه قسـريًا مرة أخرى ليظهر على ذمة قضـية جديدة باتهامات جديدة، الأمر الذي تكرر في خمس مرات قررت فيها جهات قضـائية إخلاء سـبيله ثم يتم إخفاؤه قسـريًا مرة أخرى، حتى ظهر للمرة السـادسـة في 30 سـبتمبر 2019 على ذمة القضية 1413 لسنة 2019 والمعروفة باعتقالات 20 سبتمبر، ولا يزال رهن الحبس الاحتياطي حتى الآن.

الأمر ذاته تكرر مع "محمد محمود عبد الحليم شـحاتة" الذي تعرض للاختفاء القسـري لخمس مرات متتالية، حيث كان قد تم القبض عليه للمرة الأولي في 3 فبراير 2017 وظل رهن الاختفاء القســري حتى ظهر على ذمة القضية 3016 لسنة 2017. تم حبسه احتياطيًا لمدة تجاوزت العام حتى قررت النيابة إخلاء سبيله، إلا أنه وأثناء انتظار إتمام الإجراءات داخل قسم شرطة أبو كبير تم إخفاؤه قسريًا مرة أخرى، وتكرر الأمر في كل مرة تقرر النيابة إخلاء سبيله.

وثقت الحملة منذ بداية عملها تعرض الأطفال دون ســن الثامنة عشــر للاختفاء القســري داخل مقار الأمن الوطني ومقار المخابرات الحربية، فقد وثق التقرير السنوي الأول اختفاء 93 طفلًا، بينما وثق التقرير السنوي الثاني 30 حالة اختفاء قســري للأطفال، ولا تزال الأجهزة الأمنية تمارس الاختفاء القســري بحق الأطفال بعضهم لم يتجاوز العام الواحد (اختفاء مع الوالدين أو أحدهما)

[12] وحتى إشعار آخر: التدوير أو أساليب تحايل السلطات علي قرارات القضاء لإعادة احتجاز السجناء السياسيين، المفوضية المصرية للحقوق والحريات، متاح علي الرابط: https://www.ec-rf.net/?p=3414

الطفل "عبد الله بومدين نصـر الدين" الذي كان قد تم القبض عليه ولم يبلغ من العمر سـوى إثنا عشـر عامًا من منزله بمركز العريش بمحافظة جنوب سيناء في 31 ديسمبر 2017، ظل قيد الاختفاء القسري لمدة ستة أشـهر كاملة داخل مقر الكتيبة 101 حتى تم عرضـه على النيابة في 2 يونيو 2018 بتهمة الانضـمام لجماعة إرهابية والمسـاعدة في زراعة مفرقعات. ظل بومدين رهن الحبس الاحتياطي حتى أصـدرت محكمة الأحداث بالعباسية قرارًا بإخلاء سبيله في 27 ديسمبر 2018، وتم ترحيله إلى قسم الأزبكية ثم إلى قسم ثان العريش لإتمام إجراءات تسليمه لأهله، إلا أن القسم أنكر وجوده ليصبح في عداد المختفين قسريًا مرة أخرى.

كذلك تعرض الطفل "إبراهيم محمد إبراهيم شاهين" للاختفاء القسري في سن الرابعة عشر، حيث تم القبض عليه بصحبة والدته بعد اقتحام منزلهم يوم 26 يوليو 2018 وتم اقتيادهم لمكان غير معلوم. تم الإفراج عن والدته بعد خمسة أيام تعرضا خلالها للتعذيب، ولا يزال إبراهيم قيد الاختفاء القسري حتى اللحظة.

في يوم 17 يوليو 2015 تم القبض على الطفل "عبادة جمعة" صاحب الخمسة عشر عامًا وتم إخفاؤه قسريًا لمدة يومين، حتى ظهوره يوم 19 يوليو على ذمة القضية 31807 لسنة 2015 أول مدينة نصر بتهم تصنيع أسـلحة نارية محلية الصـنع بغرض اسـتخدامها في التظاهرات، والتخريب. في سـبتمبر 2015 قررت محكمة الجنايات إخلاء سبيله بكفالة 15 ألف جنيه، وعلى الرغم من سداد الكفالة لم ينفذ قسم أول مدينة نصر قرار المحكمة، وتم إيداعه بمقر أمن الدولة بلاظوغلي لمدة 50 يومًا ليظهر يوم 10 نوفمبر 2015 أمام نيابة أمن الدولة العليا متهمًا على ذمة القضية 699 لسنة 2015 حصر أمن دولة. تعرض عبادة للاختفاء القسري عدة مرات كان آخرها بعدما تم القبض عليه يوم 9 مارس 2018 من أحد شـــوارع منطقة زهراء مدينة نصـــر، ولايزال قيد الاختفاء القسري حتى الآن.

كما وثقت الحملة منذ انطلاقها تعرض العديد من النسـاء للاختفاء القسـري. ففي التقرير السـنوي الأول، أغسـطس 2016، بلغ عدد النسـاء المختفيات قسـريًا 21 سـيدة، واسـتمر تصـاعد ممارسـة الأجهزة الأمنية للاختفاء القسـري بحق النسـاء حتى وصـل أعلى معدل وثقته الحملة لاختفاء النسـاء في عام 2019، حيث تم توثيق تعرض 30 سيدة للاختفاء القسري.

في 15 أكتوبر 2016 قامت قوات من الشـرطة بالقبض على "رباب عبد المحسـن عبد العظيم محمود" بعد اقتحام منزلها بحي مدينة نصر، وتم إخفاؤها قسريًا داخل مقر الأمن الوطني لمدة ثمانية أيام تعرضت خلالها للتعذيب الشـديد، حتى ظهرت أمام النيابة بتاريخ 22 أكتوبر 2016 على ذمة القضـية 785 لسـنة 2016. تم إيداعها في سـجن القناطر لمدة ثلاث سـنوات حبس احتياطي بمخالفة القانون تعرضـت خلالها لإهمال طبي شديد حتى قررت نيابة أمن الدولة العليا إخلاء سبيلها في 15 أكتوبر 2019.

كانت "سمية ماهر حزيمة" والتي تم القبض عليها يوم 17 أكتوبر 2017 أحد ضحايا الاختفاء القسري، حيث تم القبض عليها بصـحبة والدتها بعد اقتحام منزلهما، ثم تم إطلاق سـراح والدتها، لتبقي سـمية قيد الاختفاء القسري لمدة 69 يومًا، لتظهر أمام نيابة أمن الدولة العليا للمرة الأولي يوم 25 ديسمبر 2017 وتم التحقيق معها بدون حضور محامي على ذمة القضية 955 لسنة 2017 حصر أمن دولة عليا والمعروفة إعلاميًا بالتخابر مع تركيا. بعد انتهاء التحقيق معها تم اصـطحابها لمقر المخابرات العامة، واسـتمر مسـلسـل عرضـها على

النيابة ثم إعادتها لمقر المخابرات العامة الذي ظلت محتجزة به لما يقارب الســـنة، حتي ظهرت بعنبر الإيراد بسجن القناطر في سبتمبر 2018.

يوم 1 نوفمبر 2018 تم القبض على المحامية "هدي عبد المنعم" العضو السابق بالمجلس القومي لحقوق الإنسـان، حيث تم اقتحام منزلها في الواحدة بعد منتصـف الليل واقتيادها معصـوبة العينين لمنزل والدتها وتفتيشه، ثم اخفاؤها قسريًا داخل مقر الأمن الوطني بالعباسية لمدة عشرون يومًا، حتى ظهرت أمام نيابة أمن الدولة يوم 21 نوفمبر 2018 على ذمة القضية 1552 لسنة 2018 حصر أمن دولة عليا، واستمر عرضها على النيابة ثم أعادتها لمقر الأمن الوطني بالعباسية لثلاث تجديدات حتى تم إيداعها بسجن القناطر.

الاختفاء القســري من داخل مطار القاهرة الدولي كان أحد الأنماط التي وثقتها الحملة، فعلى الرغم من عمليات المنع من الســفر والتوقيف التعســفي على خلفية الموقف الأمني، كانت عمليات التوقيف أثناء رحلات الدخول والخروج من مصــر، حيث تحول مطار القاهرة إلى أحد مقار الاحتجاز والاختفاء القســري. وقد وثقت الحملة حالات اختفاء قســري من داخل المطار بحق عدد من الأفراد، تعرض بعضــهم للاســتجواب والتعذيب داخل المطار نفسه. بعض هذه الحالات ظل محتجزًا لفترات وصلت إلى ما يتجاوز ستة أشهر.

كذلك وثقت الحملة عددا من حالات اختفاء قســري من على الحدود الجنوبية للبلاد، ففي عام 2017 تم القبض على "عمار محمود النادي" و"أبو بكر علي الســنهوتي" وأخرين من قبل كمين تابع للجيش، وانقطع التواصل معهم منذ يوم 14 ديسمبر 2017، حتى تلقت شقيقة "أبو بكر" اتصالا من شخص مجهول يخبرهم بأنهم تم القبض عليهم، وأنقطع الاتصــال معهم حتى تلقوا اتصــالا آخر يوم 16 مارس 2018 من "أبو بكر" نفســه يخبرهم أنه ما زال على قيد الحياة ومعه عمار لكن لا يعرف مكان احتجازهما، ولا زالا قيد الاختفاء القسري حتى الآن.

في 28 سـبتمبر 2018 تعرض طبيب الأسـنان والبرلماني السـابق "مصـطفي النجار" للاختفاء القسـري، حيث نشــر حســابه الشــخصــي على موقع فيســبوك منشــورا يفيد بإلقاء القبض عليه "عزيزي القارئ إذا كان باستطاعتك قراءة هذا المقال فهذا يعني أن كاتبه قد صار خلف الأسوار في أسر السجان"، وبحسب زوجته فإن التواصل قد انقطع معه منذ التاريخ المذكور، حيث أخبرها في آخر اتصال بينهما أنه قد وصل إلى أسوان. وقد تلقت زوجته اتصــالا من شــخص مجهول يوم 10 أكتوبر 2018 يخبرها بالقبض على "مصــطفي النجار". وفي ظل إنكار مؤسـسـات الدولة كانت الهيئة العامة للاسـتعلامات قد أصـدرت بيانًا رسـيمًا تنكر فيه القبض على "مصطفي النجار" وأنه هارب من تنفيذ حكم قضائي بالسجن ثلاث سنوات بتهمة إهانة القضاء.

في شــهر ســبتمبر 2019 شــهدت مصــر أكبر حملة توقيف وتفتيش واعتقال عشــوائي والتي عرفت باســم "قبضة أحداث 20 سبتمبر" على خلفية دعوة المقاول محمد علي المصريين للتظاهر ضد الرئيس الحالي عبد الفتاح السـيسـي. وبحسـب المفوضـية المصـرية للحقوق والحريات أسـفرت هذه الحملة عن القبض على ما يتجاوز أربعة آلاف مواطن وعرضــهم على النيابات بتهم مشــاركة جماعة إرهابية في تحقيق أغراضــها، وبث ونشـر أخبار كاذبة، وإسـاءة اسـتخدام وسـائل التواصـل الاجتماعي، والاشـتراك في تظاهرة بدون ترخيص على ذمة القضية 1338 لسنة 2019.

خلال أحداث 20 سبتمبر وثقت حملة "أوقفوا الاختفاء القسري" تعرض 459 شخصًا للاختفاء القسري لفترات قصيرة داخل أقسام الشرطة ومعسكرات الأمن المركزي، تعرضوا خلالها للتعذيب وسوء المعاملة حسب شهادات تم جمعها، حتى عرضهم أمام النيابات. كما وثقت الحملة ظهور بعض المختفين قسريًا منذ فترات بعيدة كمتهمين على ذمة القضية 1338 لسنة 2019، لعل أبرزها كان ظهور "خالد يسري زكي" الذي كان قد تعرض للاختفاء القسري للمرة السادسة من داخل مقر احتجازه.

لا تزال قضـــية المفقودين منذ أحداث فض ميدان رابعة العدوية والنهضـــة، وأحداث المنصـــة والحرس الجمهوري وأحداث أخرى مختلفة، بالرغم من مرور سـبع سـنوات عليها، دون محاولات تُذكر من السـلطات المصـرية لإجلاء مصـيرهم، وبيان إذا ما كانوا قد وافتهم المنية أم أنهم ما زالوا على قيد الحياة. وفي ظل ظهور عدد من المختفين قسريًا بعد فترات اختفاء قسري تجاوزت السنوات فإن هذا يشير إلى إمكانية تواجد هؤلاء الأفراد داخل مقار الاحتجاز الغير رسمية.

في 24 يوليو 2020 ظهر "أحمد عبد العظيم الدمليجي" بعد اختفاء قسـري تجاوز الثلاث سـنوات، حيث كان "الدمليجي"، والذي كان يعمل موظفًا بالشـركة المصـرية الألمانية بمدينة السـادات التابعة لمحافظة المنوفية، قد تم القبض عليه يوم 25 أبريل 2017 من قرية صـنصـفط التابعة لمركز منوف، ولم يسـتدل أحد علي مكان احتجازه، قامت الأسـرة بعمل اتخاذ كافة الإجراءات القانونية لمطالبة الأجهزة المعنية بالكشـف عن مكان احتجازه لكن دون جدوي، حتي ظهر يوم 24 يوليو 2020 أمام نيابة منوف بعد اختفاء قسـري 39 شهر.

كذلك وثقت الحملة ظهور عمر حاتم سيد إبراهيم بعد اختفاء قسري دام لأكثر من عام وثمانية أشهر، حيث ظهر عمر أمام نيابة أمن الدولة العليا يوم 16 أبريل 2020 على ذمة القضية 58 لسنة 2020 متهمًا بالانتماء لجماعة محظورة، وتكدير السـلم العام. يُذكر أن عمر كان قد تم القبض عليه وشـقيقه "نور الدين حاتم سـيد إبراهيم" في 18 أغسـطس 2018 من منزلهما بمحافظة الجيزة، واقتيادهما لجهة غير معلومة، ولا يزال "نور الدين حاتم" قيد الاختفاء القسري حتي الآن.

كذلك كان ظهور "عبد الله السيد أحمد محمد" للمرة الأولي بعد اختفاء قسري عام ونصف. حيث كان "عبد الله" قد اختفي من محبسـه بقسـم شـرطة الفيوم يوم 23 نوفمبر 2018 أثناء انتظار إتمام إجراءات اخلاء سـبيله، وأنكر قسـم شـرطة الفيوم وجوده لديهم، وظل قيد الاختفاء القسـري إلى أن ظهر أمام نيابة أمن الدولة العليا يوم 25 أبريل 2020 متهما على ذمة القضية 539 لسنة 2020.

استهداف أسر المختفين قسريًا

لم يقتصـر تعريف الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشـخاص من الاختفاء القسـري للضـحية على الشـخص المختفي قسريًا دون غيره، إنما اعتبرت أسر المختفين قسريًا وذويهم ضحايا للاختفاء القسري نظرًا لما لحق بهم من ضـرر، حيث عرفت الضـحية بأنه الشـخص المختفي وكل شـخص طبيعي لحق به ضـرر مباشـر من جراء هذا الاختفاء القسري[13].

تعاني أسـر وأهالي المختفين قسـريًا بالقدر ذاته من القهر الذي يقع على الضـحايا أنفسـهم نتيجة الاختفاء القسـري، ولا يتوقف الضـرر والمعاناة التي تتكبدها أسـر المختفين عند البحث عن الشـخص المختفي فقط والخوف والرعب الذي يتملكهم على مصـــير ذويهم، وما إذا كانوا لا يزالون على قيد الحياة، بل أن هذه المعاناة تمتد في أغلب الأحيان إلى المستوي الاقتصادي للأسرة الذي يتأثر بشكل كبير إذا ما كان الشخص المختفي هو عائل الأسرة، ونتيجة لزيادة تكاليف المعيشة، بما ينتهك حق الأسرة في العيش الكريم، فضلًا عما تتكفل به الأسرة من نفقات في رحلتها للبحث عن ذويها المختفي قسريًا[14].

وثقت الحملة على مدار سـنوات عملها الخمسـة أشـكالًا متعددة لاسـتهداف الأسـر، لعل أبرزها كان تعرض عدد من أفراد الأسرة للاختفاء القسري في الوقت نفسه لا لشيء سوى لتصادف تواجدهم وقت الحملة الأمنية في استمرار لسياسة جهاز الأمن الوطني في استخدام القبض والاعتقال العشوائي للأشخاص بدون أي سند قانوني، وبصرف النظر عن تورط الأشخاص من عدمه.

أبرز هذه الحالات كان القبض على "إسراء الطويل" و"عمر علي" بصحبة صديقهما "صهيب سعد" يوم 1 يونيو 2015، وتعرضـهم جميعًا للاختفاء القسـري في ظل إنكار كامل من السـلطات المصـرية بإلقاء القبض عليهم، إلى أن ظهر "صـهيب" و"عمر" في فيديو لوزارة الداخلية يتضمن اعترافات بانضمامهم لخلية إرهابية، في حين ظهرت إسـراء بعد أسـبوعين من اختفائها قسـريًا أمام نيابة أمن الدولة على ذمة القضـية 485 لسـنة 2015 واسـتمرت اسـراء قيد الحبس الاحتياطي حتى تقرر اخلاء سـبيلها بتدابير احترازية في 19 ديسـمبر 2015[15]. فيما يقضي صهيب سعد وعمر على حكمًا بالمؤبد في القضية 174 عسكرية لسنة 2015.

كذلك كان القبض على "إســلام" و"نور خليل" بصــحبة والدهم "الســيد خليل محفوظ" بعد اقتحام منزلهم بمركز الســنطة التابع لمحافظة الغربية بواســطة قوة من الأمن الوطني في 24 مايو 2015، ثم اقتيادهم لمقر الأمن الوطني بطنطا والتحقيق معهم، ليتم إطلاق سراح "نور" الأخ الأصغر بعد أربعة أيام بدون العرض على جهة تحقيق. بالطريقة نفســها تم إطلاق ســراح الأب "الســيد محفوظ" يوم 6 يونيو 2015، فيما ظل

---

[13] مادة 24 فقرة 1، الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، متاح علي الرابط:
https://www.ohchr.org/AR/HRBodies/CED/Pages/ConventionCED.aspx

[14] من المجهول إلي المجهول، تقرير نصف سنوي لحملة أوقفوا الاختفاء القسري سبتمبر 2018 – فبراير 2019، متاح علي الرابط:
https://stopendis.org/?p=6147

[15] المختفون قسرًا في سجون الداخلية، بيان من حملتي الحرية للجدعان وأوقفوا الاختفاء القسري، متاح على الرابط:
https://www.facebook.com/StopForcedDisappearence/photos/a.945361582172887/979801545395557/?type=3

"إســـلام" قيد الاختفاء القســـري لمدة 122 يوم حتى ظهر يوم 21 ســـبتمبر 2015 على ذمة القضـــية رقم 2015/8261 إداري رمل ثان، متهمًا بتهريب مســـاجين من ســـجن برج العرب، والانضـــمام لجماعة إرهابية، واحداث أعمال شغب لقلب نظام الحكم[16].

في مارس 2018 تعرضـت الطفلة "عاليا" التي لم تبلغ من العمر سـوى عاما بصـحبة والديها "عبد الله مضـر" و"فاطمة موسـى" وشـقيق والدتها "عمر موسـى" للاختفاء القسـري. كان قد تم القبض عليهم أثناء سـفرهم من محطة القطار بالجيزة إلى محافظة أســـيوط يوم 24 مارس، وانقطع الاتصـــال بهم جميعًا حتى ظهرت "فاطمة" بصحبة ابنتها أمام نيابة أمن الدولة العليا يوم 1 أبريل 2018 على ذمة القضية 441 لسنة 2018[17].

الأمر ذاته تكرر مع الطفل "البراء عمر عبد الحميد أبو النجا" الذي لم يبلغ من العمر ســـوى عاما واحدا أيضًـــا، حيث تم القبض عليه برفقة والديه "عمر عبد الحميد عبد الحميد أبو النجا" و"منار عادل عبد الحميد أبو النجا" من محل إقامتهم بمحافظة الإسكندرية، بعدما انقطع التواصل معهم عقب زيارة عائلية لمنزل أسرة الزوجة يوم 9 مارس 2019 تلقوا بعدها اتصالًا يفيد بالقبض عليهم من منزلهم.[18]

كذلك وثقت الحملة عددا من حالات الاســـتدعاء لذوي مختفين قســـريًا لمقار الأمن الوطني التابع له محل إقامتهم، وتوجيه تهديدات مباشـــرة لهم أو تهديدهم بمصـــير ذويهم المختفين قســـريًا، وقد ذكر عدد من الأهالي تهديدهم صراحًة بأن لو "مبطلتوش كلام مش هتشوفوه تاني"، كذلك في بعض الحالات تم القبض على ذوي الضحية واستجوابهم جميعًا لساعات متواصلة، فيما اضطرت بعض الأسر تغيير محل إقامتها نظرًا للتهديدات المستمرة.[19]

في رحلتها للبحث عن زوجها المفقود لم تدخر الدكتورة "حنان بدر الدين" العضـــو المؤســـس برابطة أهالي المختفين قسـريًا جهدًا، ولم تترك بابًا إلا وطرقته. كان زوجها خالد عز الدين مفقودًا منذ أحداث المنصـة في 27 يوليو 2013. [20] في يوم 6 مايو 2017 وأثناء ذهابها لزيارة أحد المحتجزين في ســـجن القناطر للحصـــول على معلومات بشـــأن زوجها المختفي، تم إلقاء القبض عليها ليتم التحقيق معها من قِبل الأمن الوطني ثم مثولها أمام النيابة والتي أمرت بحبســـها على ذمة القضـــية رقم 5163 لســـنة 2017[21]، وظلت قيد الحبس الاحتياطي لمدة تقارب السنتين حتى قررت النيابة إخلاء سبيلها في 15 أبريل 2019.

---

[16] المفوضية المصرية للحقوق والحريات، المختفون قسرًا في انتظار العدالة، 2015، متاح على الرابط: https://stopendis.org/?p=5938

[17] أوقفوا الاختفاء القسري، منشور متاح على الرابط:
https://www.facebook.com/StopForcedDisappearence/posts/1913796651996037

[18] أوقفوا الاختفاء القسري، اختفاء أسرة بالكامل، أسبوعان على اختفاء أسرة أبو النجا ومن ضمنهم رضيع، بيان صحفي، متاح على الرابط:
https://stopendis.org/?p=6144&fbclid=IwAR1CA8XEKzaecBTGRimYEjJGgOMeIQ-nLuFEF6IFPrPdzJFHVMi3DNFJZxQ

[19] التقرير السنوي الرابع لحملة أوقفوا الاختفاء القسري، مرجع سابق

[20] رابطة أسر المختفين قسريًا: رابطة أهلية قام بتأسيسها عدد من أهالي المختفين قسريًا في أوائل عام 2014 للبحث عن ذويهم ومواجهة تفشي ظاهرة الاختفاء القسري في مصر.

[21] استمرار حبس المدافعة عن حقوق الإنسان حنان بدر الدين، بيان مشترك، متاح على الرابط: https://n9.cl/yg7w

في رحلته للبحث عن مصير نجله المختفي منذ أحداث الحرس الجمهوري في 8 يوليو 2013، تعرض المحامي "إبراهيم متولي" منسـق رابطة أسـر المختفين قسـريًا للتوقيف يوم 10 سـبتمبر 2017 داخل مطار القاهرة، أثناء توجهه إلى سويسرا لتلبية دعوة الفريق الأممي المعني بحالات الاختفاء القسري وغير الطوعي لحضور وقائع الدورة رقم 113 ومناقشة حالة اختفاء نجله "عمرو متولي". تعرض "إبراهيم متولي" للاختفاء القسري حتى ظهر متهمًا بالتواصل مع جهات أجنبية لدعمه في نشر أفكار الجماعة التي أسسها على خلاف القانون، على ذمة القضية رقم 900 لسنة 2017 حصر أمن دولة عليا[22]. لم تتوقف محاولات التنكيل بإبراهيم متولي عند هذا الحد، فقد ظل قيد الحبس الاحتياطي يعاني الإهمال الطبي لأكثر من عامين حتى قررت نيابة أمن الدولة العليا إخلاء سـبيله في 14 أكتوبر 2019، إلا أن وزارة الداخلية ظلت تماطل في تنفيذ القرار ليتعرض للاختفاء القسـري مرة أخرى حتى ظهوره يوم 5 فبراير 2019 أمام نيابة أمن الدولة العليا متهمًا بالانضـمام لجماعة إرهابية وارتكاب جرائم التمويل على ذمة القضية 1470 لسنة 2019.[23]

منذ بدايتها وثقت الحملة حالات متعددة لاسـتهداف الأجهزة الأمنية لمحامي المختفين قسـريًا، حيث وثقت تعرض 48 محامي للاختفاء القسـري على خلفية عملهم. اسـتمر اسـتهداف محامين المختفين قسـريًا وأسرهم في التصاعد حتى وصل ذروته في عام 2018، كما شهد النصف الثاني من عام 2019 وبالتزامن مع أحداث 20 سـبتمبر اسـتهداف عددا كبيرا من محامين الضـحايا والقبض عليهم، بل أن الأمر تطور للقبض عليهم من داخل أقسام الشرطة وأمام المحاكم والنيابات أثناء تأدية عملهم.

[22] التقرير السنوي الرابع لحملة أوقفوا الاختفاء القسري، مرجع سابق

[23] المفوضية المصرية للحقوق والحريات، وحتى إشعار آخر: التدوير وأساليب تحايل السلطات على قرارات القضاء لإعادة احتجاز السجناء السياسيين، متاح على الرابط: https://www.ec-rf.net/?p=3414&fbclid=IwAR1M5Gw697HqzngFKlZ23dmZCaJf0UCUWzHuJD3-aGfh7Ggbokd_e49fEpg

الخطاب الرسمي للدولة والمجلس القومي لحقوق الإنسان

في عام 2015 جاء خطاب الدولة الرسمى متبنيًا سياسة الإنكار التام لعمليات الإخفاء القسري التي تقوم بها وزارة الداخلية، وجاءت تصريحات قيادات الداخلية لتؤكد تلك السياسة التي انتهجتها الدولة، حيث صرح اللواء "مجدي عبد الغفار" وزير الداخلية أنه "لا يوجد تعذيب ممنهج ولا حالات اختفاء قسري في مصر" وأن العديد من حالات الاختفاء القسري ما هي إلا حالات انضمام الشباب إلى العناصر والتنظيمات الإرهابية ولم يختفوا قسريًا.[24]

فى عام 2016 استمرت الدولة فى انتهاج سياسة الإنكار على جميع الأصعدة السياسية حتى بعد صدور تقرير منظمة العفو الدولية والذي وثق حالات اختفاء قسري لمواطنين بعد إلقاء القبض عليهم من قبل قوات الشرطة والذي وصفته البيانات الرسمية للدولة بالمُغرض وأن كافة ما ورد به من معلومات هى معلومات كاذبة. وقد صرح "طارق محمود" الأمين العام لائتلاف صندوق "تحيا مصر" فى بيان له، أن مصر لا يوجد بها اي واقعة اختفاء قسري واحدة وأن كافة المقبوض عليهم والمحتجزين صدر بحقهم أوامر ضبط وإحضار من النيابة العام وهم متورطون فى أعمال عنف وشغب وتحريض أو جرائم جنائية. وأشار إلى أن هناك بعض المنظمات الحقوقية المصرية، والتى تتلقى تمويلات مشبوهة حسب قوله، تمد منظمة العفو الدولية بمعلومات كاذبة وبيانات مغلوطة عن الأوضاع الداخلية فى مصر لإثارة الرأي العام العالمى ضد مصر وذلك فى إطار الحرب الشرسة التى تقودها بعض الدول الداعمة للإرهاب، وأكد أن مصر لن تقبل بأي ضغوط خارجية تمارس عليها أو تدخل في الشأن الداخلي المصري.[25]

وفى عام 2017 استمرت تصريحات وزير الداخلية اللواء "مجدي عبد الغفار" مؤكدة على عدم وجود اختفاء قسري فى مصر، حيث قال " أن ما أثير عن الاختفاء القسري فقط يعد مصطلحًا تم اختلاقه لإحداث وقيعة بين الشعب والجهاز الأمنى، وأنه لا يوجد اي معتقلين فى مصر وجميع المحتجزين محتجزون وفقًا للقانون"[26]. بينما قال المتحدث باسم وزارة الخارجية المصرية، المستشار "أحمد أبو زيد"، فى البرلمان الأوروبى ردًا على قرار مجلس الشئون الخارجية الصادر فى أغسطس عام 2013 الخاص بوقف تصدير المعونة العسكرية لمصر نظرا لتردي وضع حقوق الإنسان فى مصر و التخوف من استخدام هذه المعدات فى انتهاكات حقوق الإنسان، أن ادعاءات الاختفاء القسري فى مصر قد تم الرد عليها من جانب السلطات المصرية المعنية وتم إثبات أن الغالبية العظمى من المتهمين محبوسين على ذمة قضايا محددة وموثقة

[24] المصري اليوم، وزير الداخلية لـ«المصري اليوم»: "كرامة المواطن فوق دماغي.. ولا يوجد اختفاء قسري"، 2015، متاح على الرابط: https://www.almasryalyoum.com/news/details/851729

[25] صدى البلد، تحيا مصر: تقرير العفو الدولية مغرض وحرب شرسة ضد الإرادة المصرية، يوليو 2016، متاح على الرابط: https://www.elbalad.news/2323457

[26] المصري اليوم، وزير الداخلية قبل 25 يناير" الإخوان لا تشكل تهديدا والاختفاء القسري مصطلح للوقيعة، يناير 2016، متاح على الرابط: https://www.almasryalyoum.com/news/details/879435

وليســت حالات اختفاء قسـري مثلما يتم الادعاء وأكد ان الحكومة المصـرية ملتزمة باحترام حقوق الإنسـان والحريات التزاما اصيلا لا حياد عنه.[27]

يوم 9 مارس 2017 فى جنيف علق السـفير "عمرو رمضـان" مندوب مصـر الدائم لدي الأمم المتحدة على ظاهرة الاختفاء القسـري والتعذيب فى مصـر، أثناء كلمته أمام مجلس حقوق الإنسـان التابع للأمم المتحدة فى دورته 34 بأن أغلب ادعاءات الاختفاء القســري متعلقة بأشــخاص متهمين على ذمة قضــايا لمخالفة القانون أو ينضــمون لجماعات ارهابية أو يقعون ضــحايا لظاهرة الهجرة غير الشــرعية، وأن مزاعم الاختفاء القسـري يتم توضـيحها بآليات المجلس القومى لحقوق الإنسـان ذات الصـلة وأن مصـر تواصـل العمل لإنهاء الحالات محل الشكاوى حيث تم استجلاء 80% منها.[28]

كذلك جاءت تصــريحات اللواء "علاء فاروق"، مســاعد مدير المباحث الجنائية بقطاع الأمن العام مماثلة لتصــريحات وزير الداخلية بأنه لا يوجد اختفاء قســري فى مصــر. ففى حوار له ببرنامج "صــدى البلد" فى اغسطس 2017 والذي تم سؤاله فيه حول تفشى ظاهرة الاختفاء القسري فى مصر التى تقوم بها قوات الشرطة المصرية، بأن هذا لا يحدث إطلاقا وأن وزارة الداخلية لا مصلحة لها بإخفاء المتهمين قسريًا "مفيش الكلام ده خالص، ايه مصــلحة وزارة الداخلية فى أنها تخفى شــخص، أنا بقول لحضــرتك قولًا واحدًا مفيش اختفاء قســري فى مصــر خالص" وأضــاف أنه حتى فى حالة اســتدعاء المواطنين للتحقيق معهم فلا يتم احتجازهم الا بأمر قانونى أو بأمر قضـائى ولا يحجز مواطن فى القسـم بعد المدة القانونية التي يسـمح بها القانون، وذلك وفقًا لتعليمات مشددة من وزير الداخلية اللواء "مجدي عبد الغفار".[29]

وفى مؤتمر صـحفى عقدته الهيئة العامة للاسـتعلامات حول حقوق الإنسـان فى مصـر فى 21 ديسـمبر 2017 بمقر الهيئة، تحدث الوزير "عمر مروان" عن ظاهرة الاختفاء القسـري حيث طالب بضـبط المصـطلحات والتفرقة بين مصــطلحى "الاختفاء القســري" و "حالات الغياب" مؤكدًا أن معظم الحالات التى تم الادعاء بأنها حالات اختفاء قسري كانت حالات غياب، وأن مصر ليس لديها حالة واحدة محتجزة داخل السجون بدون قرار قضـائى. كما أصـدرت الهيئة ذاتها بيانًا فى عام 2018 حول الاختفاء القسـري للبرلمانى السـابق الدكتور "مصــطفى النجار" مؤســس حزب العدل، بأن "النجار" ليس مقبوضًــا عليه وإنما هو هارب من تنفيذ الحكم الصـادر عليه بالسـجن المشـدد 3 سـنوات فى القضـية رقم 478 لسـنة 2015 المعروفة إعلاميا باسـم "إهانة القضـاء". وأكدت الهيئة أن "الجهات المختصـة فى مصـر تنفى نفياً قاطعاً أن يكون الدكتور مصـطفى أحمد محمد النجار قد ألقى القبض عليه من الأجهزة الأمنية أو أنه قد سـلم نفسـه إليها، وأنه لا صـحة مطلقاً لأي شـائعات حول ما يسـمى باختفائه قسـرياً، وأنه لا يزال هارباً بكامل إرادته من تنفيذ الحكم القضـائي الصـادر

[27] العالم العربي، الخارجية المصرية تدعو البرلمان الاوروبي إلي اتخاذ قرارات متوازنة، مارس 2016، متاح علي الرابط: https://arabic.sputniknews.com/arab_world/201603111017834705/

[28] مصر اليوم، مندوب مصر أمام مجلس حقوق الإنسان: الوصم والتشهير يعوق تعاون أي دولة مع المجلس،9 مارس 2017، متاح على الرابط: https://bit.ly/32kz3NC

[29] برنامج على مسئوليتي (برنامج حواري)، قناة صدي البلد، حديث مع اللواء علاء فاروق حول ظاهرة الاختفاء القسري، اغسطس 2017، متاح على الرابط: https://www.youtube.com/watch?v=YQLPwz0o6ZM

عليه، وأن كل ما هو خلاف هذا ليس سـوى ادعاءات لا أسـاس لها من الصـحة وتأتي في سـياق محاولته التهرب من تنفيذ الحكم الصادر عليه". [30]

فى عام 2020 أكد عضو المجلس القومى لحقوق الإنسان "حافظ أبو سعدة" أن المجلس تحقق من جميع الشكاوى التى وردت إليه حول حالات الاختفاء القسري والتى كشفت أن أغلب الحالات إما فى السجن على ذمة قضايا بعد العرض على النيابة العامة أو التحقوا بالتنظيم الارهابى داعش (4 حالات) وأضاف أن المجلس شارك فى التقرير الدوري الشامل عن حالة حقوق الإنسان وحقق نتائج هامة في الرد على كافة الأكاذيب التي أثيرت عن مصر.[31]

لم يكن أداء المجلس القومي لحقوق الإنسان هو الآخر داعمًا قويا لأسر المختفين قسريًا على الرغم من المراسلات العديدة للمجلس باعتباره جهة مختصة في محاولات الوصول لإجلاء مصير الضحايا المختفين قسريًا، وإنما كان المجلس يحاول بشكل أو بآخر ولاعتبارات عديدة تبييض وجه وزارة الداخلية بصفتها الجهة المسئولة عن ارتكاب جرائم الاختفاء القسري بحق المواطنين، وهو ما جعل المجلس يبدو للكثيرين بمظهر المتستر على الجريمة ومرتكبيها.

في يوليو 2016 أصدر المجلس القومي لحقوق الإنسان تقريرًا بعنوان "الاختفاء القسري في مصر بين الادعاء والحقيقة" لبحث ظاهرة الاختفاء القسري وشيوعها، وعلى الرغم من محاولات التقرير لطمس حقيقة وجود الظاهرة من خلال تصدير وجود التباس واختلاط في المعايير لدي الجهات التي تعمل على رصد وتوثيق حالات الاختفاء القسري وفي مقدمتها حملة "أوقفوا الاختفاء القسري"، إلا أن التقرير أقر ضمنيًا بوجود حالات اختفاء قسري في مصر. وهو ما لا يختلف كثيرًا عن التضارب في تصريحات أعضاء المجلس على مدار سنة التقرير والسنوات التالية.[32]

أقر المجلس القومي لحقوق الإنسان في تقريره بأن حقوق الانسان في مصر في تردي، وأن المجلس قد تلقي 266 بلاغ اختفاء قسري خلال عام 2015، بينها 27 حالة قالت وزارة الداخلية انها أفرجت عن أصحابها عقب تأكدها من عدم تورطهم في أعمال مخالفة للقانون، فيما بقي 143 آخرون قيد الحبس الاحتياطي على ذمة التحقيق. ونقل بيان المجلس عن وزارة الداخلية قولها انها ليست مسؤولة عن اعتقال 44 شخصا تم الإبلاغ عن فقدانهم، مرجحة ان يكونوا قد اختفوا لأسباب اخرى، بينها الانضمام الى مجموعات جهادية.[33]

---

[30] مصر العربية، بعد 20 يومًا من اختفائه: الهيئة العامة للاستعلامات: مصطفي النجار هارب من تنفيذ حكم، 18 اكتوبر 2018، متاح على الرابط: https://bit.ly/3hmaPc7

[31] جريدة الشروق، أبو سعدة أمام النواب: القومي لحقوق الإنسان يتحقق من جميع شكاوى الاختفاء القسري، 11 يونيو 2020، متاح على الرابط: https://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=11062020&id=b93d5bba-3fb7-4661-84e1-be919ae761ea

[32] تقرير عن الاختفاء القسري في مصر بين الادعاء والحقيقة، المجلس القومي لحقوق الإنسان، 2016، متاح على الرابط: https://bit.ly/3aNWZgr

[33] المرجع السابق

في 2018 صـرح أعضـاء من المجلس القومي لحقوق الانسـان ان وضـع حقوق الإنسـان في مصـر يتحسـن بصـورة كبيرة، وان تقارير الاختفاء القسـري كاذبة، وفي عام 2019 وبعد الاسـتعراض الدوري الشـامل قام المجلس بالتأكيد على ان هناك ادعاءات بالاختفاء القسري أمام مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة، وأن تلك الادعاءات غير مدققة وغير حقيقية، والكثير منها ينتقص للمعلومة. كما صـرح عدد من اعضـاء المجلس القومي لحقوق الانسـان في عدد من اللقاءات الصـحفية والتلفزيونية أن الاختفاء القسـري أكذوبة الإخوان لتشـويه سـمعة صـورة مصـر خارجيا وان المجلس يقوم بالتحقيق في جميع الشـكاوى التي وردت إليه حول الاختفاء القسري، والتي كشفت أن أغلب الحالات إما عرضت على النيابة العامة ومودعة بالسجن أو التحقوا "بداعش" او سافروا بطريقة غير شرعية.

إجراءات الانتصاف المحلية

يسـلك أهالي المختفين قسـريًا كافة السـبل المتاحة في رحلة البحث عن ذويهم والوصـول لمعلومات عن أماكن احتجازهم، في ظل إنكار دائم من قبل مؤسـسـات الدولة لجريمة الاختفاء القسـري، ومخاوف من تعرض ذويهم للتعذيب أو التصـفية الجسـدية أو تورطهم في تهم لم يرتكبونها، فتكون الإجراءات القانونية الفورية كالشـكاوي والبلاغات هي الوسـيلة الوحيدة لإثبات عملية القبض والاختفاء القسـري، والذي تقابله مؤسسات الدولة دائمًا بالرفض والإنكار.

تتوجه الأسـر بعد عملية القبض مباشـرة إلى قسـم الشـرطة التابع له محل سـكنهم للسـؤال عن ذويهم، ظنًا منهم بوجوده داخل القسم، لكن عادة ما تنكر قوات وضباط القسم وجود الشخص لديهم، وتبدأ الأسرة في السـؤال عنه في أقسـام الشـرطة المجاورة لكن دون جدوى. وفي بعض الحالات كانت الأسـر تلجأ للانتظار دون اتخاذ أي خطوات سوى البحث عن وسطاء قد يساعدونهم في الوصول لمقر احتجاز ذويهم.

مع تزايد ممارسة الاختفاء القسري كانت بعض الأسر تلجأ للمنظمات غير الحكومية التي تعمل على مناصرة ودعم حقوق الإنسـان طلبًا للمسـاعدة الإعلامية والقانونية، إلا أن هذا الأمر تغير نتيجة للحملات المسـتمرة التي تشنها السلطات المصرية على منظمات المجتمع المدني، وخصوصًا تلك التي تعمل منها على مناصرة حقوق الإنسان.

دائمًا ما ترفض أقسـام الشـرطة تحرير محضـر بإلقاء القبض على الشـخص المختفي واصـطحابه لمكان غير معلوم، وفي كثير من الأحيان تقوم بتهديد أهالي الضـحايا بإمكانية تعرضـهم أيضًـا للاعتقال والاختفاء القسري، وأن ذويهم المقبوض عليهم في عهدة جهاز الأمن الوطني.

بعد رفض كافة محاولات الإبلاغ بواقعة القبض على الشـخص المختفي، تلجأ أسـر المختفين قسـريًا إلى إرسال بلاغات وتلغرافات رسمية إلى الجهات المعنية، فيقوم الأهالي بمخاطبة كل مسئول بصفته بدايًة من رئيس الجمهورية وصـولًا للمجلس القومي لحقوق الإنسـان والنائب العام والمحامي العام للنيابات الكلية الواقعة في نطاق اختصاصها.

تطول مدد الاختفاء القسـري وفي ظل تجاهل البلاغات والتلغرافات المقدمة من الأسـرة لا يجد الأهالي سبيلًا لمعرفة مصير أبنائهم سوى اللجوء لجهات قضائية، حيث يتم رفع دعوي أمام القضاء الإداري "مجلس قضـايا الدولة" بعد فترة من واقعة القبض، ومع اسـتمرار إنكار وزارة الداخلية لوجود الضـحية بحوزتهم، يتم إرسـال إنذار إلى وزير الداخلية بصـفته بطلب الكشـف عن مكان احتجاز الضـحية أو عرضـه على النيابة إذا كان مطلوبًا على ذمة قضايا، وهو ما يقع على وزير الداخلية بصفة الإلزام لعدم مخالفة أحكام الدستور والقانون.

في حالة قبول الشـق المسـتعجل يتم تحويل القضـية لهيئة مفوضـي الدولة للفصـل فيها في مدة زمنية تتراوح بين ثلاث إلى سـتة أشـهر. أما في حالة عدم قبول الشـق المسـتعجل فإن المدى الزمني للقضـية قد يطول لسـنوات دون الحكم فيها. بعد نظر الدعوي يصـدر مجلس الدولة حكمًا إما برفض الدعوي المقامة أو

بقبولها شكلًا وبوقف تنفيذ وإلغاء قرار وزير الداخلية السلبي بالامتناع عن الإرشاد عن مكان تواجد الشخص المختفي قسريًا وما يترتب على ذلك من آثار.

وثقت الحملة عدم التزام مسئولي وزارة الداخلية بقرارات الجهات القضائية بضرورة الكشف والإفصاح عن أماكن احتجاز المختفين قســـريًا، ففي العديد من الحالات لا تعير وزارة الداخلية اهتمامًا لأحكام القضـــاء، ويستمر العديد من الضحايا رهن الاختفاء القسري لما يتجاوز شهور وأعوام.

تطور دور النيابة كشريك في جريمة الاختفاء القسري

في عام 2015 مع بداية الحديث عن الاختفاء القســري وممارســته كانتهاك على نطاق واســع من جانب الأجهزة الأمنية، لم يكن هناك شــكل موحد للتعامل من قِبل النيابة، ففي بعض الأحيان يتم رفض عمل بلاغات بالاختفاء القسري، بينما كانت بعض النيابات الجزئية تقوم بإجراء تحقيق في واقعة القبض.

مع اتساع نطاق ممارسة الاختفاء القسري أصبحت تعامل النيابة شبه متماثل، حيث ترفض جميع النيابات الجزئية عمل بلاغ دون الرجوع لرئيس النيابة الكلية أو المحامي العام أو النائب العام، وهذا الأمر كان شــائعًا بين كل ممثلي النيابات الجزئية، فبحســب شــهادات عديدة وثقتها الحملة على لســان المحامين بأن وكلاء النيابة أبدوا تعاطفًا في كثير من الحالات لكنهم لا يملكون سلطة حفظ التحقيق أو إصدار قرار بالإفراج دون الرجوع لرؤسائهم.

في 28 يوليو 2015 تم القبض على "عاطف فراج" ونجله "يحيي" بعد مداهمة منزلهم بمنطقة منشية ناصر بمحافظة القاهرة، وظلا قيد الاختفاء القسري لمدة 156 يومًا قام خلالها نجل الأول وشقيق الثاني بتقديم بلاغ للنيابة بالقبض عليهما واحتجازهما بمعزل عن العالم الخارجي. وفي خطاب موجه من الشرطة إلى النيابة أكدت الشــرطة أن "عاطف فراج" و"يحيي فراج" محتجزان لدي قطاع الأمن الوطني، إلا أنه عند ظهورهما أمام النيابة في 3 يناير 2016 كان محضر التحريات المرفق من الأمن الوطني مؤرخا بتاريخ الضبط في 2 يناير، أي قبل العرض على النيابة بـــ 24 ساعة. وعلى الرغم من إرفاق مذكرة الشرطة لم يتم إجراء أي تحقيق في واقعة الاختفاء القسري لمدة ستة أشهر.[34]

أما نيابة أمن الدولة العليا والتي تختص بنظر القضــايا التي تتعلق بأمور تمس أمن الدولة والإرهاب من بين أمور أخرى، وهي التهم التي تواجه الغالبية العظمي من الناجين من الاختفاء القســري، فيبدو أنها تعمل وكأنها مخرج قانوني لقطاع الأمن الوطني، حيث يشــير تعامل ممثلي نيابة أمن الدولة العليا مع المتهمين إلى تنسيق كامل بينها وبين قطاع الأمن الوطني.

وثقت الحملة الكثير من الحالات التي كان ظهورها الأول داخل مبني نيابة أمن الدولة العليا، وبحســب الشــهادات فإن كثير من المحتجزين يتم إحضــارهم إلى مبني النيابة معصــوبي العينين، كما أن أغلب الضــحايا يتم التحقيق معهم للمرة الأولى دون السماح بحضور محامي، حيث يتم مناظرة المتهم وفقًا لما هو مثبت بمحضــر التحريات المرفق من الأمن الوطني، وذكر العديد من الضــحايا ومحاموهم أنه تم تهديدهم من قِبل أعضاء النيابة بإعادتهم لمبني الأمن الوطني إذا ما تراجعوا عن أقوالهم المثبتة بمحاضر التحريات.

يتغافل أعضــاء النيابة دائمًا عن إثبات تاريخ القبض الفعلي وفترات الاختفاء القســري، حيث يتم عرض الناجين من الاختفاء القســري للمرة الأولي أمام نيابة أمن الدولة العليا بمحضــر ضــبط مؤرخ بتاريخ القبض قبل 24

[34] منظمة العفو الدولية، مصر: رسميًا أنت غير موجود "ضحايا الاختفاء والتعذيب تحت ستار مكافحة الإرهاب، 2016، متاح على الرابط: https://www.amnesty.org/ar/documents/mde12/4368/2016/ar/

ســاعة، وعلى الرغم من أقوال المتهمين بأنهم كانوا قيد الاختفاء القســري وأنه تم القبض عليهم منذ عدة أشهر، وطلبات المحامين بإثبات تاريخ القبض الفعلي، فإنه بحسب المحامين تثبت النيابة بشكل صوري إرفاق حافظة مســتندات قدمها دفاع المتهم بالبلاغات والتلغرافات التي تثبت القبض عليه في تاريخ ســابق، إلا أنها تتعامل مع التاريخ المذكور في محضر الضبط.

في القضـية 187 جنايات غرب عسـكري لسـنة 2017، وبحسـب تصـريحات المحامين، فإن ما يقرب من مائة متهم على ذمة هذه القضــية قاموا بالاعتراف تحت التهديد عقب التعدي عليهم وتعذيبهم من قِبل ممثل النيابة وتصـوير اعترافاتهم، كذلك قام نفس ممثل النيابة بضـم أحد محامين الدفاع كمتهم في القضـية بعد إصراره الحضور عن المتهم على عكس رغبة عضو النيابة.

دائمًا ما يتغافل ممثلو النيابة عن الانتهاكات الصــارخة بحق المتهمين الماثلين أمامهم من تعذيب وســوء معاملة داخل مقار الأمن الوطني، حيث يمثُل المتهمون أمام النيابة ويقرون بتعرضهم للتعذيب الشديد أثناء فترة الاختفاء القســري، لكن أعضــاء النيابة يتجاهلون هذه الادعاءات ويكتفون بإثباتها كملحوظة، كذلك ترفض النيابة سؤال المتهمين كمجني عليهم في وقائع تعذيب، فضلًا عن رفض طلبات الدفاع بالعرض على مصلحة الطب الشرعي لإثبات الإصابات.

هذا الأداء من جانب النيابة وبالتحديد نيابة أمن الدولة العليا يجردها من صـفة الاسـتقلالية القانونية لتصـبح شـريكا أساسـيا لقطاع الأمن الوطني في الانتهاكات التي يرتكبها بحق المختفين قسـريًا، سـواء بالتغافل عن إثبات هذه الانتهاكات والتحقيق فيها ومحاســبة مرتكبيها، أو بارتكاب انتهاكات قانونية كحرمان المتهمين من التمثيل القانوني أثناء مُثولهم أمام النيابة وتهديد المتهمين لإجبارهم على الاعتراف.

إجراءات الانتصاف الدولية

يصـدر الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسـري وغير الطوعي التابع لمجلس حقوق الإنسـان بالأمم المتحدة تقريرًا سـنويًا، يقدم فيه الحالات والبلاغات التي تلقاها، لمسـاعدة أهالي المختفين قسـريًا في معرفة أماكن ذويهم، من خلال تلقي الشكاوى والبلاغات بصفة فردية من أهالي الضحايا أو من المنظمات الإنسـانية العاملة بالنيابة عنهم، وإحالة هذه الشـكاوى إلى الحكومات لإجراء تحقيق فوري وإبلاغ الفريق بنتائج التحقيق وإجلاء مصير المختفين قسريًا، والإفصاح عن أماكن احتجازهم.

في تقريره السـنوي لعام 2015 أعلن الفريق العامل أنه تلقي بلاغات باختفاء 79 شـخص قسـريًا، أحال منها 66 حالة في إطار الإجراء العاجل، وأن الفريق يسـاوره القلق بشـأن ظهور نمط حالات الاختفاء قصـيرة الأجل والتي كانت السمة الغالبة للاختفاء القسري في هذه الفترة، وأنه لا يجوز تحت أي ظروف مهما كانت اتخاذ ذريعة لتبرير أعمال الاختفاء القسري.[35]

شـهدت أعداد البلاغات التي تلقاها الفريق العامل بشـأن حالات اختفاء القسـري تزايدًا كبيرًا في السـنوات التالية، مع التعبير المستمر عن قلقه إزاء تصاعد استخدام الاختفاء القسري في مصر، مؤكدًا على أن ردود الحكومة المصـرية لإجلاء مصـير بعض الحالات التي أرسـلها الفريق لا تعفيها من التزاماتها باتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لمنع حدوث حالات اختفاء قسري.

أعرب الفريق عن قلقه البالغ لتقلص مسـاحة عمل المجتمع المدني في مصـر، وما قد يترتب عليه من أثر سـلبي على عزيمة المنظمات والأفراد الذين يبلغون بحالات الاختفاء القسـري. كما أكد على أن ما فعلته الحكومة المصرية مع المحامي ووالد أحد المختفين قسـريًا "إبراهيم متولي" أثناء توجهه لحضـور اجتماع مع الفريق، إنما يشـير إلى عمل انتقامي ضـده بسـبب تعاونه مع إحدى آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسـان، وعرقلة لنشاطه المشروع في السعي لمعرفة مصير نجله وغيره من الأشخاص المختفين في مصر.[36]

في عام 2019 أكد الفريق على قلقه البالغ تجاه التقارير عن الأعمال الانتقامية التي تقوم بها الحكومة، وما يتعرض له أهالي المختفين قسـريًا والمدافعين عن حقوق الإنسـان ومنظمات المجتمع المدني التي تعمل نيابة عنهم، كما كرر التعبير عن قلقه البالغ تجاه تلقي عدد كبير من شـكاوى الاختفاء القسـري في مصـر، فضـلًا عن ظهور نمط اختفاء الأفراد المحتجزين من داخل أقسـام الشـرطة وأماكن الاحتجاز على الرغم من صدور أوامر قضائية بالإفراج عنهم.[37]

---

[35] مجلس حقوق الإنسان، الدورة الثلاثون، تقرير الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري وغير الطوعي، أغسطس 2015، متاح على الرابط: https://ap.ohchr.org/documents/dpage_e.aspx?si=A/HRC/30/38

[36] مجلس حقوق الإنسان، الدورة التاسعة والثلاثون، تقرير الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري وغير الطوعي، سبتمبر 2018، متاح على الرابط: https://ap.ohchr.org/documents/dpage_e.aspx?si=A/HRC/WGEID/116/1

[37] مجلس حقوق الإنسان، الدورة الثانية والأربعون، تقرير الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري وغير الطوعي، سبتمبر 2019، متاح على الرابط: https://ap.ohchr.org/documents/dpage_e.aspx?si=A/HRC/42/40

خلال الاستعراض الدوري الشامل عام 2014 استقبلت مصر 4 توصيات بالتصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، وتعهدت من تلقاء نفسها بالتوقيع على هذه الاتفاقية، لكنها لم تقم بذلك لأربع سنوات، ولم توقف الاختفاء القسري بحق النشطاء والخصوم السياسيين، بل على العكس سارت مصر في اتجاه تقنين الاختفاء القسري بإصدارها قانون مكافحة الإرهاب رقم 94 لسنة 2015.[38]

خلال الاستعراض الدوري الشامل 2019 تلقت مصر 6 توصيات بخصوص الاختفاء القسري تتعلق بالتصديق علي الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، وإنشاء هيئة مستقلة للتحقيق في مزاعم التعذيب والاختفاء القسري وسوء المعاملة، والتصدي للإفلات من العقاب من خلال التحقيق بشكل فعال في مزاعم القتل خارج نطاق القضاء والتعذيب والاختفاء القسري علي أيدي قوات الأمن ونشر النتائج علنًا ومحاسبة المسئولين، وإصلاح القوانين لضمان وجود رقابة مدنية فعالة علي السلطات العسكرية والشرطية مع التركيز بشكل خاص علي الحماية من حالات الاختفاء القسري، والمحاكمات العسكرية للمدنيين والتدخل في الإجراءات القضائية.

[38] مجموعة العمل المصرية من أجل حقوق الإنسان، مرجع سابق

القتل خارج إطار القانون

منذ عام 2014 ارتفعت وتيرة جرائم الدولة بالقتل خارج إطار القانون إلى 365 جريمة على الأقل بينهم 242 لم تعلن الدولة عن هوية ضـحاياها، وتكشـف شـهادات ذويهم للمنظمات الحقوقية عن نمط متكرر يتمثل في القبض على المتهمين، ثم إخفاءهم في مكان مجهول، حتى تظهر صـور جثثهم في بيانات الداخلية أو تخطر أسرهم بضرورة الحضور لاستلام الجثث من المشرحة.[39]

وثقت المنظمات الحقوقية 63 حالة اختفاء قسـري ظهرت لاحقًا جثثهم في أفلام وبيانات دعائية لقوات الأمن من الجيش أو الشرطة، أو عثر عليها في المشرحة وعليها آثار أعيرة نارية بمناطق متفرقة في الجسم. ووفقًا لشهادات الأهالي، ترفض السلطات تسليم الجثث إلا بعد التنازل عن الحق في تشريح الجثة وتدوين سبب الوفاة، وتشترط نقلها مباشرة من المشرحة للمقابر دون حتى جنازة.[40]

في فبراير 2015 توفي المحامي "كريم حمدي" بعد يومين من القبض عليه واخفاؤه قسـريًا وأثناء احتجازه داخل قسـم شـرطة المطرية، متهمًا بالانتماء لجماعة الإخوان المسـلمين والتحريض على العنف والتعدي على قوات الأمن أثناء المسيرات. وأثناء استجوابه داخل القسم بواسطة ضابطي شرطة تابعين لجهاز الأمن الوطني توفي كريم نتيجة التعذيب الشديد الذي تعرض له على مدار يومين داخل القسم، وكان تقرير الطب الشـرعي قد أثبت وجود كدمات في الرقبة من الأمام وكدمة بالصـدر من الناحية اليسـرى والقضـيب وجرح قديم بالإلية اليمنى خمس سـنتيمترات وإصـابة بالأنف والرقبة من الناحية اليسـرى. كما شـمل التقرير أيضًـا إصـابة بالعنق من المنتصـف وإصـابة بالصـدر من أعلى وآثار احمرار بمعصـم يده اليمنى وجرح باليد اليسـرى، وإصابة بالظهر في المنتصف، وإصابة بالإلية اليسرى من الداخل، بالإضافة إلى إصابة بالساق اليسرى في منتصف الركبة، واحمرار وتورم بمنطقة العانة، وزرة إبر في القضيب وكيس الصفن.[41]

في 10 يناير 2016 تعرض المواطن "محمد حمدان" للاختفاء القسـري لمدة أسـبوعين، وقامت أسـرته منذ تاريخ القبض عليه بإرسال تلغراف إلى المحامي العام لنيابات بني سويف بالقبض على نجلهم واقتياده لمكان غير معلوم، حتى ظهر "حمدان" يوم 25 يناير 2016 مقتولًا في إحدى الأراضي الزراعية وعلى جسده علامات تعذيب واضـحة[42]. إلا أن وزارة الداخلية أعلنت في بيان لها تصـفيته وأخرين في تبادل لإطلاق النيران مع الشرطة.[43]

---

[39] المرجع السابق

[40] المرجع السابق

[41] البداية ترصد أقسام الموت في عام السيسي الأول.. سلخانات المطرية وإمبابة والخليفة ومصر القديمة تقتل 19 محتجزًا، متاح علي الرابط: http://albedaiah.com/news/2015/06/06/90831?fbclid=IwAR3idU1at-bZWW3QjGhtVbwjniOkO05ZE8U3blnjG4BXPBrbkqoMZSvPGHA

[42] أوقفوا الاختفاء القسري، المجموعة الأولي لصور جثمان محمد حمدان، متاح علي الرابط: https://n9.cl/da640

[43] المصري اليوم، مقتل 3 من إخوان بني سويف في تبادل لإطلاق النيران مع الشرطة، متاح علي الرابط: https://www.almasryalyoum.com/news/details/880760

بعد أيام قليلة من تصـــفية "محمد حمدان" وأخرين، كان هناك ضـــحية جديدة للقتل خارج نطاق القانون. كان "أحمد جلال" قد تم القبض عليه يوم 20 يناير 2016 وتعرض للاختفاء القسري في مكان غير معلوم، وقامت أسـرته بعمل بلاغات وتليغرافات لإثبات القبض عليه منذ اللحظة الأولي، حتى تلقوا مكالمة هاتفية يوم 31 يناير 2016 بتواجد ابنهم في مشرحة زينهم مقتولا برصاصة في الرأس[44].

كذلك كان اختطاف الطالب والباحث الإيطالي "جوليو ريجيني" في 25 يناير 2016، والذي تشـــير المعلومات إلى اختفاؤه قســـريًا وتعذيبه حتى الموت لمدة تســـعة أيام قبل العثور على جثته ملقاة على طريق القاهرة الإسكندرية الصحراوي وبها علامات تعذيب، وكان "جوليو" يعمل في إطار دراسته لنيل الدكتوراة على بحث بشـأن النقابات العمالية في مصـر، وبرغم العلامات الواضـحة على اختطاف جوليو وتعذيبه، ما كان من وزارة الداخلية إلا أنها أنكرت القبض عليه وأن وفاته كانت نتيجة حادث ســـيارة. فيما بعد أعلنت وزارة الداخلية أنها قامت بمداهمة شـقة تخص أفراد عصـابة متخصـصـة في خطف الأجانب وسـرقتهم، وقامت قوات الشـرطة بقتل جميع أفراد العصابة التي قالت إنها المتورطة في مقتل ريجيني.[45]

في أغســـطس 2016 تم القبض على الطالب بجامعة المنيا "عبد الرحمن جمال محمد" على أيدي أفراد تابعين لقطاع الأمن الوطني بوزارة الداخلية وتعرض للاختفاء القســري، وتقدمت أسـرته ببلاغات وتلغرافات للجهات المعنية للإفصاح عن مكان احتجازه. ظل عبد الرحمن قيد الاختفاء القسري لمدة 4 شهور، حتى ظهر في أحد بيانات وزارة الداخلية أنه تم قتله بصـحبة "محمد سـيد حسـين زكي" و"علاء رجب أحمد عويس" أثناء مداهمة لأحد العقارات بمحافظة أسيوط.[46]

كذلك كانت واقعة تصـفية المدرس "محمد عبد السـتار" الذي تم القبض عليه في صـباح يوم 9 أبريل 2017 من داخل مقر عمله "معهد عبد الســـميع ســـلومة الأزهري" بمحافظة البحيرة، حيث توقفت ســـيارة أمام المدرسة في تمام العاشرة والنصف صباحًا ثم دخل أحد ركابها إلى داخل المدرسة وأمر "محمد عبد الستار" أن يستقل السيارة بحسب شهادة أحد زملاؤه، وعلى الرغم من الشكاوي والإجراءات القانونية والمكاتبات التي كان ضـمنها رسـائل من مدير المدرسـة إلى قسـم شـرطة أبو المطامير تفيد بالقبض عليه من داخل المدرســـة، إلا أن "عبد الســـتار" ظل قيد الاختفاء القســـري حتي ادعت وزارة الداخلية في أحد بياناتها يوم 6 مايو 2017، أي بعد 27 يومًا من القبض عليه أنه قُتل مع شـــخص آخر ويدعي عبد الله رجب خلال تبادل لإطلاق النار مع قوات الشرطة في مدينة طنطا بمحافظة الغربية. [47]

في شهر يونيو 2017 أعلنت وزارة الداخلية عبر صفحتها على موقع فيسبوك مقتل ثلاثة أشخاص وهم "عبد الظاهر مطاوع" و"صـــبري صـــباح" و"أحمد أبو راشـــد" في تبادل لإطلاق النار بمنطقة برج العرب بمحافظة

---

[44] أوقفوا الاختفاء القسري، أحمد جلال ضحية جديدة للقتل خارج إطار القانون، متاح علي الرابط:https://n9.cl/lpu2

[45] مصر: رسميًا أنت غير موجود "ضحايا الاختفاء والتعذيب تحت ستار مكافحة الإرهاب، مرجع سابق

[46] أوقفوا الاختفاء القسري، مصرع الطالب عبد الرحمن جمال محمد، متاح على الرابط: https://n9.cl/03e3

[47] منظمة العفو الدولية، مدرس ضمن أحدث ضحايا موجة الإعدامات خارج نطاق القضاء في مصر، متاح علي الرابط:
https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2017/08/schoolteacher-among-latest-victims-of-egypts-chilling-wave-of-extrajudicial-executions/

الإســـكندرية، وبعد ثلاثة أيام أعلنت وزارة الداخلية في بيان جديد مقتل "محمد عبد المنعم أبو طبيخ" رميًا بالرصـاص على أحد الطرق السـريعة بمحافظة الجيزة بعد أن قاوم القبض عليه، وكان القاسـم المشـترك بين هؤلاء الضـحايا اتهامهم في بيانات الداخلية بالانتماء لجماعة حسـم المسـلحة، ويجدر الإشـارة إلى أن جميع الأشـخاص المذكورين قد تم القبض عليهم في أيام متفرقة من شـهر مايو، وأنهم قد قضـوا ما يقرب من الشـهر قيد الاختفاء القسـري، وتقدمت أسـرهم جميعًا بشـكاوي وتلغرافات للجهات المعنية بالقبض عليهم لكن دون رد. كما أفاد ذووهم أنهم أثناء اســتلام الجثامين كان عليها كدمات متفرقة في الرأس والجســم، وحروق في أماكن متفرقة من الجسم، وجروح ناتجة عن الإصابة بأعيرة نارية.[48]

منذ أواخر عام 2017 أصــبحت وزارة الداخلية تعلن عبر صــفحتها على موقع فيســبوك وقائع المداهمات والقتل خارج إطار القانون لكن مع تجهيل أسـماء المقتولين وهو ما فرض تعتيما على هوية الضـحايا وما إذا كان أحدهم قد تم الإبلاغ بواقعة القبض عليه وتعرضـه للاختفاء القسـري، وهو ما يشـير إلى مصـير مجهول للعديد من المفقودين والمختفين قسريًا، حيث يتم دفن بعض الجثث بمقابر الصدقة.

[48] منظمة العفو الدولية، فلتحققوا في مزاعم تعرض أربعة رجال للاختفاء والتعذيب والإعدام خارج نطاق القضاء، متاح علي الرابط:
https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2017/07/egypt-investigate-allegations-of-disappearance-torture-and-extrajudicial-execution-of-four-men/?fbclid=IwAR3aEY2-kLuB5cosAVGTs6h7WrcqA4SIpRGF5ib5gntycPCPWb5gEce--wQ

خاتمة وتوصيات

بعد خمس سنوات، عملت خلالها حملة "أوقفوا الاختفاء القسري" على رصد وتوثيق وتقديم الدعم لضحايا الاختفاء القسري وعائلاتهم، تؤكد الحملة بما لا يدع مجالًا للشك ممارسة الأجهزة الأمنية للاختفاء القسري بشـكل منهجي وعلى نطاق واسـع، ونظرًا لما يترتب على الاختفاء القسـري من انتهاكات جسـيمة لحقوق الأفراد في الحصول على الحماية القانونية اللازمة، وعدم التعرض لأي شكل من أشكال التعذيب والترهيب وأيًا من أشـكال المعاملة اللاإنسـانية أو الحاطة بالكرامة، يبقي الاختفاء القسـري جريمة يترتب عليها انتهاك حقوق عديدة لا تقبل التقييد شأنها شأن الحق في الحياة.

توصي حملة أوقفوا الاختفاء القسري بالآتي:

- على السلطات المصرية ضرورة الاعتراف بارتكاب جرائم الاختفاء القسري بحق المواطنين ومعارضي السـلطة في مصـر، والإعلان الفوري عن رفض ارتكاب جرائم الاختفاء القسـري والتعذيب وغيره من ضـروب المعاملة القاسـية أو اللاإنسـانية أو الحاطة بالكرامة، والإفصـاح عن أماكن احتجاز المختفين قسريًا، والتعهد بملاحقة مرتكبي هذه الجرائم من قطاع الأمن الوطني والمخابرات.
- على وزارة الداخلية وفي مقدمتها قطاع الأمن الوطني ضرورة التوقف الفوري عن ممارسة الاختفاء القسري واحتجاز المواطنين في أماكن احتجاز غير رسمية، واحترام قرارات السلطة القضائية بالإفراج عن المواطنين، والإفصـــاح عن أماكن احتجاز المختفين قســـريًا وتقديمهم للمحاكمة إذا ما كانوا متهمين في قضايا لا تتعلق بممارسة حقوقهم الدستورية. والتعاون مع أهالي المختفين قسريًا في رحلتهم للبحث عن ذويهم، والتوقف عن التعنت ضدهم في اتخاذ الإجراءات اللازمة.
- على السلطات المصرية ضرورة تجريم الاختفاء القسري كجريمة لا تسقط بالتقادم، واعتماد تعريف التعذيب الذي أقرته اتفاقية مناهضة التعذيب 1984 في قانون العقوبات المصري، والانضمام إلى الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشـــخاص من الاختفاء القســـري 2006، والبروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب، والانضمام لنظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.
- على النيابة العامة ضـــرورة النظر في الإجراءات التي يتخذها ذوو المختفين قســـريًا من بلاغات وتلغرافات تثبت وقائع القبض على ذويهم من قبل الأجهزة الأمنية وإجراء التحقيقات على وجه الســـرعة، وإعلام أســـر المختفين بنتائج البحث والتحقيق في اختفاء ذويهم. كذلك تفعيل دور النيابة العامة في الرقابة والإشـــراف على الســـجون والأقســـام ومقار الأمن الوطني ومعســـكرات الأمن المركزي والسجون العسكرية.
- على نيابة أمن الدولة العليا ضـــرورة التوقف الفوري عن انتهاك الحقوق القانونية للمتهمين وتهديدهم وإجبارهم على الاعتراف، والتحقيق في وقائع الاختفاء القســـري التي يتعرض لها الأشـخاص، كذلك ضـرورة التحقيق في ادعاءات المواطنين بالتعرض للتعذيب وسـوء المعاملة داخل مقار الأمن الوطني أثناء فترات الاختفاء، وســـؤالهم كمجني عليهم وعرضـــهم على مصـــلحة الطب الشرعي لإثبات الإصابات.

- على وزارة الداخلية المصرية ضرورة التوقف الفوري عن ارتكاب جرائم القتل خارج إطار القانون، وتقديم المواطنين للقانون، والتوقف عن استخدام الإرهاب كذريعة للقتل وارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان، كذلك ضـرورة حماية أسـر المختفين قسـريًا وضـمان عدم تعرض أيًا من المشـاركين في التحقيقات للتهديد والترهيب.
- على السـلطات المصـرية أن ترفع يدها عن المنظمات غير الحكومية، لا سـيما التي تعمل منها على دعم ومناصـرة حقوق الإنسـان، والتوقف عن ممارسـة الانتهاكات بحق أعضـاء هذه المنظمات والمدافعين عن حقوق الإنسان وعرقلة دورهم في مساندة ضحايا الاختفاء القسري وحماية حقوق الإنسان.